جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة العلوم اقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات

بعنوان:

القرض المصغر كوسيلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغّرة

-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بغرداية ANGEM-

إعداد الطالبتين:

- مريم بن ساحة
- نــورة هرمــة

قيّمت بتاريخ: 2021/06/15 أمام اللجنة المكونة من السادة:

اسم الأستاذ ولقبه	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ د / مصيطفى عبد اللطيف	أستاذ	جامعة غرداية	رئيساً
د/ بن عبد الرحمان ذهيبة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفًا
أ/ برنة عبد العزيز	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة العلوم اقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات

بعنوان:

القرض المصغر كوسيلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة

-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بغرداية ANGEM-

إعداد الطالبتين:

- مريم بن ساحة
- نــورة هرمــة

قيّمت بتاريخ: 2021/06/15 أمام اللجنة المكونة من السادة:

اسم الأستاذ ولقبه	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ د / مصيطفى عبد اللطيف	أستاذ	جامعة غرداية	رئيساً
د/ بن عبد الرحمان ذهيبة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفًا
أ/ برنة عبد العزيز	أستاذ مساعد أ	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

إلى من احن اليه ومالي غير الصبر حيلة ...

إلى من فارقني بجسده وتخلد قلبي روح

إلى من اودعتني الله أهديك هذا العمل ابي الغالي

اسكنك فسيح جنانه إلى من ركع العطاء أمام قدميها

واعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا وتضحيه ودفعا إلى غد أجمل.

إلى الغالية التي لا نرى الأمل الا من عينيها المقدسة امي ادامك الله ذخرا لنا

إلى روحي جدي وجدتي الغالية طيب الله ثراهما

إلى من أرى فيهم ما هو أجمل ما في الحياة... إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من ملاذي وملجئي وسندي اخوتي الاعزاء عائشة، سارة، اسماعيل

الى رفيقة دربي: نورة هرمة

إلى من تحلو بالآخاء وتميزو بالوفاء والعطاء إلى من معهم سعدت وبرفقتهم

في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت...صديقاتي العزيزات

إلى كل من علمني حرفا اساتذتي عبر مشواري الدراسي من الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل من ساندني في مشواري العلمي هذا.

مريم

الإهداء

بكل عبارات الامتنان والحب والاحترام، بكل
قدسية الكلمة وصفاتها، بكل نبضة قلب
وتردد أنفاس، أهدي ثمرة جهدي هذا:
إلى أمي وقدرها العالي، إلى من علمتني الصبر والكفاح،
إلى من عجزت الألسن عن وصفها، وسيظل لساني يلفظ باسمها
إلى رمز العطاء ونبع الحنان أمي حفظها الله.
إلى مصدر دعمي لكل سنوات دراستي، والذي زرع في نفسي
حب الدراسة والمنافسة لأجل نيل أعلى المراتب، أبي الغالي حفظه الله.
إلى قرة عيني أخواتي: سمية وهجيرة وحليمة وشيماء وأخي: عبد الباسط
وأبناء أختي العزيزين إياد ومحمد وإسلام
وكل أفراد عائلتي أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي
وأبنائهم وبناتهم وأخص بذكر
خالتي العالية وبنت خالتي العزيزة وصديقتي فضيلة وبنات خالاتي
إلى زميلتي في البحث: مريم بن ساحة
إلى كل طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
إلى كل من أحبهم في الله ويبادلوني نفس الشعور
إلى كل من وسعهم قلبي ولم يكتبهم قلمي
إلى من كان سببا في نجاحي أساتذتي الكرام من الابتدائي الى جامعة
إلى كل من لم يسعني ذكره...

نورة

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي شرع الأحكام وأمر بالعدل

والإحسان والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه الأطهار

الهادي إلى سواء السبيل حكما بما نزل الله فكان حكمه عدلا

وقوله صدقا فأسس دولة الإسلام على العدل حتى أصبحت قوية فانتصرت

جعلنا الله من السائرين على خطاه وعلى نهجه القويم محين

العدل عاملين على إرساء دعائمه في شتى بقاع الأرض

أما بعد:

في البداية أشكر أولا وأخير الله عز وجل الذي وفقنا إلى كل ما صبونا إليه

والفضل بعده لمن تعقب خطواتنا طوال مرحلة إنجاز هذا العمل كلمة

شكر وعرفان وتقدير للدكتورة الفاضلة "ذهيبة بن عبد الرحمان "

على قبولها الإشراف على هذا العمل وإفادتنا بالنصائح

القيمة فمنا لكي جزيل الشكر وخالص الاعتراف

بالجميل وكذا الأساتذة المناقشين الذين

قبلوا تقييم هذا العمل وإلى كل أساتذة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير لجامعة غرداية

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ودور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية من خلال إنشاء مشاريع مصغرة تخص الحرفين، والتي من شأنها خلق فرص عمل، إضافة إلى تقييم أداء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال الإحصائيات المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي لولاية غرداية.

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، عن طريق عرض المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة بصفة عامة، كما تم الإعتماد على دراسة الحالة من أجل تقييم أداء الوكالة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن للمؤسسات الصغيرة والمصغرة دور أساسي في التنمية الإقتصادية، وذلك لما تقدمه من مساهمات في توفير فرص عمل جديدة وخلق الإبداع والإبتكار وإنتاج زيادة متنامية في حجم الإستثمار والعمالة وما تحقق من تعظيم في القيمة المضافة؛ كما تساهم بدورها التنموي الفعال من خلال تكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية.

الكلمات المفتاحية:

مؤسسات صغيرة ومصغرة، قرض مصغر، آليات الدعم، وكالة وطنية لتسيير القرض المصغر، ANGE.

***ABSTACT*:**

This study aims to highlight the importance and role of the micro-loan in supporting and financing craft projects through the establishment of mini-projects for the Craftsmen which will create jobs, in addition to evaluating the performance of the National Agency for the Management of the Micro-Loan from the conclusion of statistics related to the activity of the regional branch of the state of Ghardaia.

This study was based on the descriptive approach, by presenting concepts related to the variables of the study in general, and the case study was relied upon to assess the agency's performance. The study found that small and micro enterprises have a key role to play in economic development, as they contribute to creating new jobs, creating creativity and innovation, producing a growing increase in the volume of investment and employment and maximizing value added; also, its effective development role through its integration with large institutions, contributes to economic and social activities.

Key words:

small and micro enterprises - Micro-Loan - support mechanisms - National Micro-Loan Management Agency

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة الشكر	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	II
قائمة الأشكال	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الاختصارات والرموز	VII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للمؤسسات الصغيرة والمصغرة والقرض المصغر	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمصغرة وتمويلها بالقرض المصغر	3
المطلب الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمصغرة	3
المطلب الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة	13
المطلب الثالث: أهمية القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة	15
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	22
المطلب الأول: الدراسات العربية	22
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	25
المطلب الثالث: مميزات الدراسة الحالية	27
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	
تمهيد	30
المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	31
المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	31

المطلب الثاني: صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM وتقييم نشاطها	37
المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها	44
المطلب الأول: حصيلة نشاط الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	44
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	53
خلاصة الفصل	56
خاتمة	58
قائمة المراجع	62
الملاحق	66
الفهرس	74

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة من حيث الهدف	06
(1-2)	الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	38
(2-2)	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	45
(3-2)	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل لفرع الجهوي غرداية لسنة 2020	45
(4-2)	توزيع القرض الممنوحة حسب جنس المستفيد منذ إنشائها إلى غاية 2020 للفرع الجهوي غرداية	47
(5-2)	توزيع القرض حسب الشريحة العمرية منذ إنشائها إلى غاية 2019 للفرع الجهوي غرداية.	48
(6-2)	توزيع القرض حسب المستوى التعليمي منذ إنشائها إلى غاية 2019 للفرع الجهوي غرداية.	50
(7-2)	حصيلة التمويل للفئات الخاصة منذ إنشائها إلى غاية 2020 للفرع الجهوي غرداية	51

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تصنيف المؤسسات من حيث درجة المخاطرة	**08**
(1-2)	أنماط التمويل على المستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	**38**
(2-2)	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع غرداية إلى غاية 2020.	**39**
(3-2)	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل لمناطق الظل	**40**
(4_2)	حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع غرداية إلى غاية 2020.	**40**
(5-2)	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع غرداية إلى غاية 2020.	**40**
(6-2)	توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع غرداية إلى غاية 2020	**41**
(7-2)	توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع غرداية إلى غاية 2020	**41**
(8-2)	حصيلة تمويل الفئات من ذوي الإحتياجات الخاصة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع غرداية إلى غاية 2020	**42**
(9-2)	توزيع القروض الممنوحة لإنشاء مشروعات مصغرة حسب قطاع النشاط لفرع الجهوي غرداية منذ انشائها الى غاية 2020.	**44**
(10-2)	حصيلة المناصب التشغيل المستحدثة لفرع الجهوي غرداية منذ إنشائها إلى غاية 2020.	**46**
(11-2)	توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد للفرع الجهوي بغرداية منذ إنشائها إلى غاية 2020	**47**

(2-12)	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية منذ إنشائها إلى غاية 2020 للفرع الجهوي غرداية	**48**
(2-13)	توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ إنشائها إلى غاية 2019 للفرع الجهوي غرداية	**49**
(2-14)	حصيلة الخدمات غير المالية منذ إنشائها إلى غاية 2020 للفرع الجهوي غرداية	**52**

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	اسم الرمز باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
BIT	Bureau International du travail	المكتب الدولي للعمل
OCDE	Organisation de Coopération Développement Économiques	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
REM	Réseau Européen La Microfinance	الشبكة الاوربية للتمويل المصغر
ANSEJ	Agence Nationale De Soutien Emploi De Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
ANGEM	Agence Nationale De Gestion Du Micro-crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	Caiss Nationale D'assurance Chomage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
FAEJ	Fonds de sou tien et D'emploi Pour Les Jeunes	صندوق دعم وتشغيل الشباب
CPE	Contrats de Pré –Exploitation	عقود ما قبل التشغيل
ANDI	Agence Nationale Pour le développement d'Investissements	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANEM	Agence Nationale Emploi	الوكالة الوطنية للتشغيل

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	إحصـــائيات منذ إنشـــاء الوكالة إلى غاية 2017/12/31: توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل	66
02	توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس	66
03	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط	67
04	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	67
05	توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم	68
06	حصيلة تمويل الفئات من ذوي الإحتياجات الخاصة	68
07	حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة	69
08	احصـــائيات الوكالة لســـنة 2018: توزيع القروض الممنوحة حســـب نمط التمويل- توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس	69
09	توزيع القروض الممنوحة حســـب قطاع النشـــاط- توزيع القروض حســـب الشريحة العمرية	70
10	توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم	70
11	حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة	71
12	حصيلة الإنجازات سنة 2020	72

مقدمة

أ. إشكالية الدراسة:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الوقت الراهن بإهتمام مخططي السياسات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في مختلف دول العالم، فهي تعتبر ركيزة التنمية الاقتصادية، وهذا لمساهمتها الفعالة في تخفيض معدلات البطالة، كما تعتبر أيضا داعمة لتطوير القطاعات الأخرى، وهو التوجه الجديد لكثير من الدول بشكل عام والدول النامية والسائرة لطريق النمو بشكل خاص، وذلك لأنها تعتبر منطلقا أساسيا في زيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، فهناك دول كثيرة أعطت لهذه المشاريع إهتماما متزايدا ومدت يد العون والمساعدة لما لها من إمكانيات متاحة، فيتوجب عليها إنتقال السياسات الاقتصادية للمؤسسات الكبيرة أو المتوسطة إلى مؤسسات صغيرة ومصغرة، لما لها من أهمية في دعم التنمية الإقتصادية والتخطيط المستقبلي.

ونظرا لأهمية المشروعات الصغيرة والمصغرة أخذت معظم الدول تركز كل الجهود عليها، فأصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمصغرة، خاصة عندما أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الأساسية التي تواجه الإقتصاديات المختلفة وبدرجة كبيرة.

فمن أجل فسح المجال أمام القطاع الخاص والمبادرة الفردية جاء القرض المصغر، ليعمل على إمتصاص جزء من نسبة البطالة، وخلق فرص للتشغيل لصالح الفئات الفقيرة والمقصية قصد مساهمتها في إنشاء الثروات وبذلك يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يزيل النظام الراهن، ويعتمد على السياسة الإجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة، والأوضاع المتردية داخل الطبقات الفقيرة في المجتمع. وهو يتوجه إلى الأشخاص بدون عمل ولكنهم قادرين على القيام بنشاط مصغّر معيشي بواسطة دعم مالي صغير وبشروط مرنة ومرضية.

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –ANGEM – من أهم الهياكل لدعم وتعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فهي تهدف إلى منح قروض مصغّرة إلى الشباب الراغب في إنشاء مشروع مصغّر.

ومما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

إلى أي مدى ساهم القرض المصغّر الذي تمنحه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّرANGEM– فرع غرداية في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغّرة خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 –2020؟

وإنطلاقا من هذه الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات التالية:

- فيما تكمن أهمية القرض المصغّر للمؤسسات الصغيرة والمصغّرة؟
- ما هو دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر فرع غرداية في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغّرة منذ إنشاءها إلى سنة 2020؟

ب. فرضيات الدراسة:

قصد دراسة وتحليل هذا الموضوع ومحاولة الإجابة على إشكاليته، تَمت صياغة الفرضيات التالية:

-يحقق القرض المصغّر الممنوح من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر فرع غرداية إرتفاعا في عدد المشاريع المصغّرة المقترحة من قبل الأشخاص المستبعدين من النظام المالي الرسمي؛

-ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر فرع غرداية منذ إنشائها إلى غاية 2020 في تمويل وتطوير المؤسسات المصغّرة والصغيرة من خلال منح قروض مصغّرة بشكل متجدد.

ت. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الإجابة على التساؤلات والتحقق من الفرضيات المقدمة؛
- توضيح مختلف المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمصغّرة وإبراز أهميتها في الاقتصاديات المتقدمة والنامية؛
- إظهار أهم الطرق والمصادر المستخدمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة؛
- التعرف على جهاز القرض المصغّر؛
- تشجيع المبادرات الفردية؛
- إبراز دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة.

ث. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- إرساء مختلف الآفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر والتي تعتبر إحدى آليات التشغيل؛
- إبراز أهمية ما قامت به الدولة من إجراءات تحفيزية لإنشاء وتطوير المشاريع المصغّرة؛

ج. أسباب إختيار الموضوع:

يعود إختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة أسباب منها:

- إهتمام الدولة لمكافحة الفقر والبطالة والأوضاع المتردية التي تعتبر من المشاكل العظمى المهددة للإقتصاد الوطني.

- محاولة تقييم مساهمة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع غرداية في إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة.

ح. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة :

إعتمدنا في دراستنا على المنهجين التالية:

- **المنهج الوصفي:**

في الفصل النظري للدراسة حيث إعتمدنا على المنهج الوصفي، عند التطرق لمختلف المفاهيم النظرية التي تتناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، وعند إستعراض آليات الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغّر في إنشاء مشاريع مصغرة.

- **منهج أسلوب دراسة الحالة:**

في الفصل الثاني عند إختيارنا للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر لولاية غرداية، للقيام بالدراسة الميدانية، حيث إعتمدنا على هذا المنهج لربط الجانب النظري بالواقع العملي.

ولتجميع البيانات استخدمنا في دراستنا في الملاحظة والمقابلة والوثائق المتحصل عليها من الوكالة.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد تم الإعتماد على مواقع إلكترونية لتحميل مجموعة من المراجع من مذكرات ماجيستير والماستر ومقالات بالإضافة إلى مداخلات وتقارير وإحصائيات وقوانين تشريعية والمعلومات وبيانات قدمت لنا من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر.

خ. حدود الدراسة:

حصرنا الدراسة ضمن حدود المفاهيم المعتمدة والإطار الزماني والمكاني، وذلك على النحو التالي :

- **الحدود المكانية:** بالنسبة للحدود المكانية وكون هذه الدراسة تخص ولاية غرداية، فقد كان حقل الدراسة الميدانية بالتعرض إلى برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي لها علاقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة من خلال التعرف عليها وتقييم تشاطها.
- **الحدود الزمانية:** ركزنا في دراستنا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع غرداية على الفترة الممتدة ما بين 2005-2020.

د. صعوبات البحث:

خلال إعداد هذا البحث واجهنا ضيق في الوقت بحيث أنه من الصعب إعداد مذكرة ماستر تتوفر على الدراسة التطبيقية في ظرف سداسي واحد.

ذ. هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى فصلين، الفصل الأول معنونا بـ " الإطار النظري والتطبيقي للمؤسسات الصغيرة والمصغرة والقرض المصغر" تم تقسيمه إلى مبحثين، الأول بعنوان " الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمصغرة وتمويلها بالقرض المصغر"، حيث تناولنا مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمصغّرة، ثم تطرقنا إلى مصادر وأساليب تمويلها، وواقع التمويل المصغّر والبرامج المنتهجة بهدف القضاء على البطالة، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني المخصص للدراسة الميدانية والمعنون بـ "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر ANGEM فقسمناه إلى مبحثين، تطرقنا في الأول إلى تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، أما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل النتائج ومناقشتها، وأنهينا دراستنا بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، مع طرح بعض التوصيات والآفاق المقترحة.

الفصل الأول:

الإطار النظري والتطبيقي للمؤسسات الصغيرة والمصغرة والقرض المصغر

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمصغرة جزءا حيوي من إقتصاد أي دولة، وبالرغم من التنافس بين المؤسسات الكبيرة والمتوسطة إلا أن المؤسسات الصغيرة والمصغرة مازالت من أهم مصادر الدخل القومي ومن أكثر القطاعات إستيعابا للأيدي العاملة. ونظرا لهذه الأهمية سنقوم بدراسة هذا النوع من المؤسسات من خلال تحديد أهم المعايير المتبعة في تعريفها وتوضيح التصنيفات وتعريفها، فالقروض المصغرة تعتبر ركيزة هامة في عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمصغرة فلذلك من الضروري منح القروض المصغرة من طرف الوكالة الوطنية ومؤسسات التمويل، وفتح الطريق أمام الأفراد للوصول إلى الخدمات الحالية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية لأي بلد. وأن زيادة هذه المشاريع تهدف إلى إنخفاض معدلات الفقر والبطالة، فالسلطات مشت على أسس لجعل القرض المصغر أداة فعالة لتمويل المشاريع وهذا لمكافحة الفقر.

فتعد عملية تنمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة من أهم القضايا التي تتطلب حشد إهتمامات الباحثين والمسؤولين المسيرين، نظرا لأهميتها ودورها في الاقتصاد من خلال التخفيف من البطالة.

وللإحاطة بجوانب هذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمصغرة وتمويلها بالقرض المصغر ويعالج النقاط التالية:

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة وتصنيفها وخصائصها وأهميتها والمشاكل التي تواجهها ومصادر تمويلها.
- مفهوم ونشأة القرض المصغر وأهميته ومبادئه والجهات المقدمة لخدماته.

المبحث الثاني: يضم الدراسات السابقة التي تحدثت عن أحد متغيري الدراسة الحالية أو كليهما وتناقش النقاط التالية:

- الدراسات العربية.
- الدراسات الأجنبية.
- تحليل الدراسات السابقة وأوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمصغرة وتمويلها بالقرض المصغر

إن تصنيف المؤسسات الإقتصادية من حيث الحجم إلى مؤسسات صغيرة ومصغرة أو متوسطة أو كبيرة من جهة أخرى، يعتبر مفيدا في مجالات عدة، لذلك فنعطي مفهوم واضح وموحد للمؤسسات الصغيرة والمصغرة بشكل نهائي مبين لكل الفروقات بين المؤسسات الأخرى أو خاصة بعد ما انتشر هذا المصطلح في مختلف دول العالم فإنه بغاية الأهمية، ولكن مزال يتضمن بعض الغموض في تحديد معناه الدقيق، فصعوبة تحديد تعريف موحد متفق عليه من قبل جميع الأطراف والجهات المعنية لهذا القطاع إلى وجود إختلاف كبير من ناحية النظرة التي يحملها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، وأيضا الفرق الشائع في عملية تحديد من بلد إلى آخر أو منطقة جغرافية إلى أخرى وإلى نوع الصناعات فمنها من يحتاج إلى تكنولوجيا عالية أيضا وهناك من يستخدم طرق تقليدية.

المطلب الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمصغرة

إن كل دولة من دول العالم لديها تعريف خاص بها بغض النظر عن التي يعرضها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية، فالبعض يعرض تعاريف ترتبط بنموها الاقتصادي وأخرى تعتمد على التعاريف القانونية وهنا أيضا من يركز على التعاريف الادارية.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة

التعريف الأول: إن الوصول إلى تعريف[1] شامل جامع محدد ودقيق لمؤسسات الصغيرة صعب نظرا لخضوعه لعدة معايير تختلف بإختلاف البيئة التي تقام فيها هذه المؤسسات. حيث تختلف البيئات بإختلاف أنظمتها السياسية والإقتصادية وأوضاعها المالية، وبالتالي لا يمكن تحديد تعريف موحد دون الأخذ بعين الإعتبار المعايير المتوفرة في إقتصاد الدولة.

والأربع المعايير التالية تستخدم في غالبية البلدان منفردة، وهي معايير كمية تتمثل في (حجم رأس المال، عدد العمال، حجم الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة)، إضافة إلى ذلك توجد معايير وصفية تركز على الخصائص النوعية للمؤسسة الصغيرة من حيث درجة تأثيره في السوق وأيضا شكل إدارته.

[1] جمعة خير الدين، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة- دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية في ولاية بسكرة**-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد48، سبتمبر 2017، ص ص: 191-192 (بتصرف).

التعريف الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة لدى بعض المنظمات الدولية

- **تعريف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا والشرق الأقصى الصناعات الصغيرة** بأنها منشآت تشغل عمالا بأجور ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمنشأة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن 50 مشتغلا، أو 20مشتغلا إذا كانت تستخدم القوى المحركة.
- **تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة** بأنها المؤسسات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 1000،000 دولار.
- **كما يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤسسات الصغيرة** بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من 50 عاملا ورأس مالها أقل من 500000 دولار بعد إستبعاد الأراضي والمباني.
- **كما تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو** الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها أكثر من 10 عمال وأقل من 50عامل.[1]
- **تعريف منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي:** والذي يعتبر من التعاريف الأكثر عالمية بإعتباره أكثر دقة وتحديدا، إذ يمكن أخذه كنموذج في تصنيف المؤسسات، وهو كما يلي:
  - المؤسسات المصغرة: تشغل من 1- 4 عمال.
  - المؤسسات الصغيرة جدا: تشغل من 5- 19 عامل.
  - المؤسسات الصغيرة: تشغل من 20- 99عامل.
  - المؤسسات المتوسطة: تشغل من 100- 500عامل.
  - المؤسسات الكبيرة: تشغل أكثر من 500عامل.[2]

التعريف الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة في الجزائر:

حسب المادة 9: تعرف المشروعات الصغيرة بأنها مشروعات تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري أو مجموعة حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

أما المادة 10: تعرف المشروعات الصغيرة جدا بأنها مشروعات تشغل من شخص (1) إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموعة حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.[3]

---

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص ص: 55-56. (بتصرف)

[2] جمعة خير الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 192.

[3] قانون رقم 17- 02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02، 11 يناير 2017، ص: 6.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمصغرة:

نستخلص من التعاريف السابقة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة أنه لا يمكن حصر تعريف شامل يضم جميع الاختلافات، وذلك لأن المؤسسات الصغيرة يمكن تحديدها حسب معايير الحجم ورأس المال وعدد العاملين، كما يمكن تعريفها حسب كل دولة.

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة وخصائصها

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة إلى عدة تصنيفات منها[1]:

1- **تصنيف حسب طبيعة الملكية:** إذ يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب هذا المعيار إلى:

أ- **المؤسسات الصغيرة الخاصة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد إذ يمتلك هؤلاء الأفراد سلطة إتخاذ القرار، كما يتعرض هذا النوع من المؤسسات للإستغلال من قبل المالكين دون مراعاة لبقية العاملين، وغالبا ما يكون الهدف هو تحقيق أكبر ربح ممكن من هذه المؤسسات.

ب- **المؤسسات الصغيرة العامة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة إذ تقوم الدولة بإنشائها بهدف تقوية ودعم القطاعات الإستراتيجية للمساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني.

ج- **المؤسسات الصغيرة المختلطة:** وهي المؤسسات التي تشترك فيها كل من الدولة والقطاع الخاص، أي تعود ملكيتها للدولة والقطاع الخاص معا.

2- **تصنيف المؤسسات حسب درجة النمو:** ويمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة حسب هذا المعيار شكلين هما:

أ- **المؤسسات الصغيرة ذات التقنية العالية الواعدة بالنمو:** وهي المؤسسات التي تبدأ نشاطها في قطاع ينمو بإستمرار، فقد تبدأ صغيرة ثم تصبح في مصاف الكبار وذلك في وقت قياسي، كصناعة الأجهزة الإلكترونية، وهذا النوع من المؤسسات هدفها الرئيسي هو كيفية إدارة النمو السريع الذي قد تصعب السيطرة عليه.

ب- **المؤسسات الصغيرة التقليدية:** ويقصد بها تلك المؤسسات التي لا تستثمر في التقنيات العالية، أي تعتمد على عنصر العمل أكثر من إعتمادها على التكنولوجيا، وهذا النوع من المؤسسات لا يكبر حتى وإن حقق نتائج جيدة، وهذا يعني أن الهدف الأساسي لمالكها ليس النمو وإنما تحقيق الأرباح.

3- **تصنيف المؤسسات الصغيرة من حيث الهدف الذي أسست من أجله:**

[1] عدنان حسين يونس، رائد خضير عبيس، **دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص ص: 18-19 (بتصرف).

أ- **مؤسسات صغيرة تهدف إلى الربح:** وهي المؤسسات التي تكون مملوكة من قبل القطاع الخاص (الأفراد)، فإن الهدف الأساسي الذي أنشئت لأجله هو تحقيق الربح في أسرع وقت نظرا لصغر رأس المال المشروع ومحدودية استثماراته.

ب- **مؤسسات صغيرة تهدف إلى توفير فرص العمل:** إن المؤسسات الصغيرة هي مؤسسات بالأساس لا تعتمد على الكثافة التكنولوجيا بوجه عام وأصولها الثانية من (أراضي، مباني، معدات) منخفضة نسبيا.

ج- **مؤسسات صغيرة تهدف إلى تحقيق منافع اجتماعية وسياحية:** وهذا النوع من المؤسسات يهدف إلى تقليل حدة التفاوت بين مختلف مناطق الدولة، فهي تهدف إلى تقليل الهجرة إلى المدن الرئيسية، وكذلك هذا النوع من المؤسسات يهدف إلى إحياء المنتجات الشعبية والتراثية التي يوجد لها طلب واسع في الأسواق المجاورة.

د- **مؤسسات صغيرة تهدف إلى رفع المستوى الخدمي:** إن هذه المؤسسات بسبب مرونتها وصغر حجمها تستطيع الانتشار الواسع في جميع المناطق وهذا الإنتشار يساعد على توفير السلع والخدمات إلى المستهلك بأقل الأسعار بسبب قلة التكاليف.[1]

الشكل رقم (1-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة من حيث الهدف

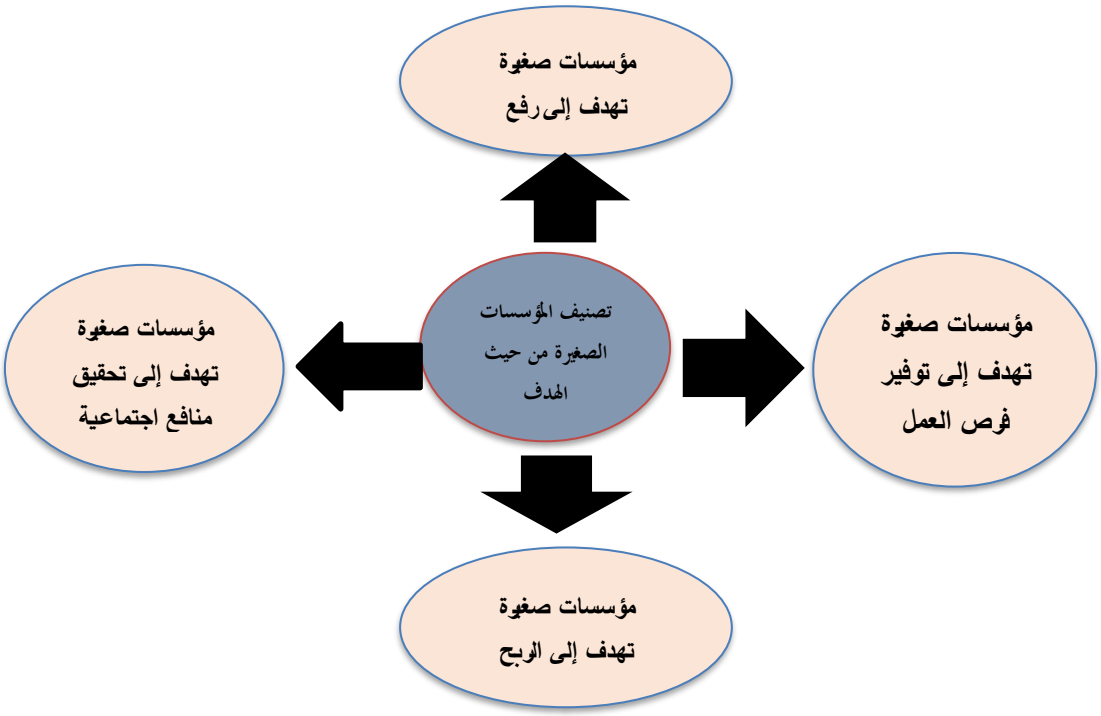

المصدر: عدنان حسين يونس، رائد خضير عبيس، مرجع سبق ذكره، ص: 22. (بتصرف)

[1] **نفس مرجع السابق**، ص ص: 20-21. (بتصرف)

4. تصنيف المؤسسات حسب طبيعة النشاط:

نظرا للإهتمام الكبير الذي حظيت به المؤسسات الصغيرة من قبل المستثمرين الذين يفضلون إستثمار أموالهم في هذا النوع من المؤسسات أدى ذلك إلى إتساع نشاطها ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية ومن ثم فهي تأخذ عدة أشكال:

المؤسسات الصغيرة الصناعية: يقوم هذا النوع من المؤسسات عادة بتحويل مجموعة من المدخلات (input) إلى مجموعة من المخرجات (output)، وهي المنتجات التامة الصنع التي تقابلها الأسواق بالأسعار المناسبة والجودة إذ تعرف المؤسسات الصناعية الصغيرة على أنها (كل مشروع يشتري مواد أولية في شكلها الخام، ويقوم بتحويلها من مجموعة مدخلات إلى مجموعة مخرجات في شكل منتجات[1] نصف مصنعة أو تامة الصنع ليقوم ببيعها لتجار الجملة أو التجزئة أو المستهلكين النهائيين بالجودة والسعر المناسبين.

أ- **المؤسسات الصغيرة التجارية:** ويشمل جميع المؤسسات التي تقوم بشراء السلع ثم إعادة بيعها أو تعبئتها بقصد الحصول على الربح، وتنقسم إلى نوعين هما: تجار الجملة والتجزئة.

ب- **المؤسسات الصغيرة الخدماتية:** يعد مجال الخدمات الأكثر جاذبية لأصحاب المؤسسات الصغيرة إذ أن عدد المؤسسات الصغيرة التي تعمل في مجال الخدمات في تزايد مستمر، وذلك نتيجة لصغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في هذه المؤسسات إلى عملائها مثل إصلاح السيارات، خدمات الكمبيوتر، الخدمات السياحية...إلخ.

5. تصنيف المؤسسات حسب طبيعة المنتوج:

تصنيف حسب هذا المعيار إلى:[2]

أ- **المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع الاستهلاكية:** يتمثل نشاط المؤسسات الصغيرة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، وصناعة الجلود وغالبا ما يعتمد هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية، في الأساس على المواد الأولية المحلية والمستلزمات الوسطية المنتجة في صناعات أخرى، كما تعتمد هذه المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

ب- **المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع الوسيطية:** وهي المؤسسات التي تهتم بإنتاج السلع التي تستخدم كمواد أولية في الصناعات الأخرى مثل الصناعات الميكانيكية والكهرباء والبلاستيكية ومواد البناء... إلخ.

---

[1] عدنان حسين يونس، رائد خضيرة عبيس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:22-23.

[2] - **نفس المرجع**، ص ص: 24-25.

ج- **المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع النهائية من الأدوات والمعدات:** وهذه المؤسسات تتطلب تكنولوجيا أكثر تطورا ويد عاملة مؤهلة ورأس المال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا النوع من الصناعات يوجد بكثرة في البلدان المتقدمة.

6. تصنيف المؤسسات من حيث درجة المخاطرة:

تصنف المؤسسات كذلك من حيث درجة المخاطرة، فالمؤسسات الكبيرة تكون درجة المخاطرة فيها كبيرة بسبب ضخامة الأموال المستثمرة، وحجم ونوعية العمالة، أما المؤسسات المتوسطة فتوسط فيها درجة مخاطرة من حيث حجم الأموال والعمالة، وأخيرا المؤسسات الصغيرة فتكون درجة المخاطرة فيها منخفضة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات من حيث درجة المخاطرة

المؤسسة	درجة المخاطرة	سبب المخاطرة
المؤسسات الكبيرة	درجة المخاطرة مرتفعة جدا	ضخامة الأموال المستثمرة في مجالات البناء والتشييد للخطوط الإنتاجية + الكلفة المرتفعة لأجور العمالة+ وقلة مرونتها لمواجهة الظروف الطارئة.
المؤسسات المتوسطة	درجة المخاطرة متوسطة	تتوسط المخاطرة في هذه المؤسسات من حيث الأموال المستثمرة وتكييفها مع الظروف الطارئة.
المؤسسات الصغيرة	درجة المخاطرة منخفضة	تخفيض المخاطرة في هذه المؤسسات بسبب قلة الأموال المستثمرة وإمكانية تكييفيها مع ظروف ومستجدات التطور.

المصدر: عدنان حسين يونس، رائد خضير عبيس، مرجع سبق ذكره، ص:26.

في إطار هذه المقارنة نلاحظ مدى درجة المرونة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة، كذلك إرتفاع درجة وملاءمتها للعديد من الأنشطة الإقتصادية في مختلف قطاعات وفروع الإقتصاد، الصناعية والزراعية والخدمية، فضلا عن كونها مدخلا ضروريا لمثل هذه الأنشطة بالنسبة لمعظم التجارب التنموية، سواء على صعيد البلدان الصناعية المتقدمة أو البلدان النامية التي لا تزال بأمس الحاجة إلى مجهودات تنموية وحاضنات الأعمال من أجل النهوض بواقع المؤسسات الصغيرة، ومن خلال الإستفادة من تجارب البلدان المتقدمة في هذا المجال.[1]

[1] عدنان حسين يونس، رائد خضيرة عبيس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 25-26.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمصغرة

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر على المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الخصائص والمميزات التي يمكن حصرها في: [1]

1. **الإدارة والتسيير:** يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها.
2. **سهولة التأسيس:** يتجلى ذلك في انخفاض مستلزمات راس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، وكذلك سهولة الاجراءات الإدارية، وإنخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي.
3. **قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين:** تتميز هذه المؤسسات في الجزائر بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين، وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل.
4. **التجديد والإبداع:** تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة.
5. **تلبية طلبات المستهلكين:** إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات، التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك أو أن منتجات هذه المؤسسات، موجه إلى صناعة منتجات أخرى.
6. **الإعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:** نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من ملاكها يلجئون إلى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية.
7. **إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة:** تعتبر هذه الميزة أو الخاصية واحدة من الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات في الجزائر.
8. **إحداث التوازن بين المناطق:** تعمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على إستغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا، ولقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان عليها.[2]

---

[1] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر (دراسة حالة ولاية تبسة)**، جامعة سوق اهراس، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد02، ديسمبر 2016، ص: 115.

[2] **مرجع سبق ذكره**، ص: 116.

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمشاكل التي تواجهها

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة

لا شك أن للمؤسسات الصغيرة أهمية بالغة،[1] لا في دعم الاقتصاد فحسبن وإنما أيضا في تحقيق التنمية بعامة، والتنمية المستدامة بخاصة، بأبعادها الاجتماعية، والبيئية، والبشرية، خاصة وأنها تستمد أهميتها بصفة عامة من خلال أمور ثلاثة هي: قدرتها على الإستجابة للتغيير، والإبتكار والتجديد، وخلق فرص عمل جديدة.

ويمكن إيجاز "أهمية المؤسسات الصغيرة" بصفة عامة فيما يلي:

- يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة أحد أهم القطاعات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فهي القوة الدافعة وراء النمو الاقتصادي القومي، حيث أن المؤسسات الصغيرة هي مدخل التنمية الإقتصادية، وقاطرة التنمية، ويمكنها توفير إحتياجات المجتمع، من منتجات، وخدمات، وتنمية كافة الأقاليم.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة آلية عمل للكشف عن الفرص الإستثمارية الواعدة، وتوطين التجارب الناجحة، وإيجاد الصيغ المناسبة للتعاون بين المؤسسات الصغيرة، ورواد الأعمال.
- ترفع المؤسسات الصغيرة العبء عن الحكومات لفتح مجالات العمل الحر، وإتاحة فرص العمل المنتجة، وتوفر فرص عمل لأصحاب القدرات والمهارات، وكما أنها توفر فرص عمل للعمالة نصف الماهرة، وغير الماهرة أيضا.
- مصدر للإبداع التكنولوجي، من خلال تنمية نشاط الإبداع التكنولوجي، وإحتضان الرياديين، هذا بجانب أنها تعد بذور أساسية للمؤسسات الكبيرة.
- بالنظر إلى صغر حجمها فإن بإمكانها التوغل إلى القرى والمناطق الريفية والحد من هجرة السكان إلى المدن الكبيرة.
- تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها، مما يشكل دعما للإقتصاد الوطني، هذا بجانب مساعدة العاملين فيها على إكتساب المهارات، التي قد تساعدهم على الإنتقال إلى وظائف أفضل.

ويمكن تلخيص أهمية "المؤسسات الصغيرة" بصفة عامة فيما يلي:

- إيجاد فرص عمل جديدة.
- تشجيع التوظيف الذاتي.
- نشر المعرفة والتوعية.
- نواه للمؤسسات الكبيرة.

[1] أحمد محي خلف صقر، **المشروعات الصغيرة الفكرة وآلية التنفيذ**، دار التعليم الجامعي، 2020، ص ص: 30-31-32. (بتصرف)

- تتيح المجال أمام الشباب الطموح لتحقيق دخول مرتفعة.
- زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال.[1]

ثانيا: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمصغرة

تعاني المؤسسات الصغيرة من مشكلات متعددة[2]، وإن بعض هذه المشكلات ناجمة عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع الذي يحتضن هذه المؤسسات سواء ما يتعلق بإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وضعف ميل الأفراد للإدخار والإستثمار، وشح الموارد المحلية إضافة إلى مشكلات أخرى متفرقة.

ويمكن تصنيف المشكلات التي تؤثر في المؤسسات الصغيرة ضمن مجموعتين ترتبط المجموعة الأولى بالأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي يمر بها المجتمع، ولذلك يصعب تغييرها من قبل إدارة المشروعات وهي مجموعة المشكلات الخارجية.

أما الثانية فهي مشكلات داخلية وترتبط بالتوجهات العامة لسياسات المؤسسة، ويمكن معالجتها من قبل إدارة المشروع وسوف نسلط القليل من الضوء على بعض هذه المشكلات.

1. **التمويل:** وهو في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات، إذ أن صغر حجم المؤسسة يجعل من الصعب حصوله على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها إرتفاع درجة المخاطرة، وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المؤسسات، فضلا عن إنعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي توضح المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بمستقبله.
2. **المواد الأولية:** تأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية بسبب إعتماد تلك المؤسسات على المواد الأولية المستوردة فضلا عن المحلية بسبب إنتاجها لسلع بديلة عن السلع المستوردة، وتتضح هذه المشكلة عند إرتفاع أسعار المستوردات فيصعب على هذه المؤسسات الحصول على كميات كبيرة.
3. **العمالة الماهرة:** يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج، ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة إذ لا يمكن تجاوزها بسهولة مع أن إدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين العمل في المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الحكومية لوجود بعض الإمتيازات، كالتقاعد والضمان الإجتماعي والصحي...إلخ.
4. **الكفاءات الإدارية والفنية:** تعد الإدارة العلمية مفتاحا لنجاح العمل، وتفتقر المؤسسات الصغيرة للإدارة الصحية والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال المحاسبية والتسويقية والتنظيمية والتخزينية.

---

[1] **نفس المرجع**، ص: 32.

[2] كنجو عبود كنجو، **استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب**، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلا دلفيا، كلية العلوم الاقتصادية والمالية، عمان– الأردن، 4–5 تموز 2007، ص:10 (بتصرف).

5. **التسويق:** يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية، وهناك عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على إستيعاب كامل السلع مثل عدد السكان ودخول الأفراد، والسلع المنافسة وهذه الأمور غائبة عن إهتمام المؤسسات الصغيرة إضافة لعدم معرفتها بوسائل التسويق والترويج، وإعتمادها على الوسطاء في تصريف منتجاتها.
6. **الإنتماء:** تعاني المؤسسات الصغيرة من عدم وجود جهة معينة، تهتم بشؤونها، وقد يكون سبب ذلك سعة إنتشارها وتباعد إمكانيتها وصعوبة جمعها تحت جهة معينة، وهذا يحرمها في الكثير من الأحيان من الحصول على الإمتيازات والتسهيلات لا بل أن مزاحمة المؤسسات الكبيرة لها يجعلها عرضة للمطاردة والإغلاق والترحيل.
7. **الضرائب والرسوم:** تتأثر المؤسسات الصغيرة بالضرائب والرسوم أكثر مما تتأثر بها المؤسسات الكبيرة بسبب شمول هذه الأخيرة بأنظمة الحوافز والإعفاءات والتسهيلات، والدعم وهذه الضرائب والرسوم هي في نهاية المطاف تكلفة فتزداد بالتالي التكاليف الكلية وهذا الشيء يؤثر على الأرباح.
8. **إزدواجية الإجراءات:** تعاني المؤسسات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، الإقتصادية، الضمان الإجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دائرة الجودة والمقاييس...) بالنظر لتعدد الإجتهادات الشخصية، مما يعني خلق مشاكل تنظيمية مختلفة داخل تلك المؤسسات.
9. **إنخفاض في الإنتاج:** هنالك أسباب عدة تؤثر في إنخفاض إنتاجية المؤسسة الصغيرة منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق الموارد الأولية، وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد فضلا عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وإرتفاع معدل دوران العمل.
10. **تردي النوعية:** بسبب إستعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وإرتفاع أسعار المواد الأولية الجيدة فضلا عن صعوبات الإستعانة بالكوادر الهندسية، والعناصر الفنية المدربة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة النوعية.[1]
11. **الحوادث والأمن الصناعي:** بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل أيضا فضلا عن العوامل النفسية والإجهاد الذي يصيب العامل إضافة إلى ظروف العمل القاسية.
12. **إرتفاع التكلفة:** حيث تفتقر هذه المؤسسات إلى أنظمة السيطرة على التكلفة، وهي تنظر إلى زيادة الأجور كسبب رئيسي للتكلفة المرتفعة وللأسعار العالية ولا تأخذ مستلزمات الإنتاج الأخرى بعين الإعتبار.

[1] **نفس المرجع**، ص ص: 10-11.

13. **عدم وجود نظام للمعلومات:** فإتخاذ القرار يتم غالبا وفقا لقناعات شخصية نظرا لعدم توفر المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المشكلة، التي يتخذ حيالها القرار علاوة على عدم إستخدام الأنترنت ووسائل الإتصال المتطورة.

المطلب الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة

إن التمويل هو الركيزة الأساسية لعملية تحديد استراتيجيات المؤسسة وتكوين الطاقات الإنتاجية وأيضا يعتبر الأساس الذي يركز عليها المنشأ في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، فأعطى الباحثون مفهوم للتمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، ويمكن تقسيم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدة معايير من بينها المعايير الثلاث التالية[1] :

- **معيار الملكية:** تمويل ذاتي وتمويل عن طريق الديون.
- **معيار الزمن:** ونعني به تاريخ الاستحقاق، ويشمل التمويل القصير الأجل والمتوسط الأجل والطويل الأجل.
- **معيار طبيعة الجهة الممولة:** ويشمل التمويل الرسمي، شبه الرسمي والتمويل غير الرسمي وسنعتمد على هذا المعيار الأخير نظرا لكوننا سنتحدث عن المؤسسات المالية والتي تقع ضمن إطار التمويل الرسمي.

الفرع الأول: تصنيف التمويل حسب معيار طبيعة الجهة الممولة

1. **التمويل الرسمي:** وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، وشركات التأمين، وصناديق التوفير والادخار، وأسواق رأس المال.
2. **التمويل غير الرسمي:** وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالافتراض من الأهل والأصدقاء، والمربين، ومدينو الرهونات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان ...الخ. ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.
3. **التمويل شبه الرسمي:** وذلك من خلال الاعتماد في توفير المصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية، وفي إقراضها على أساليب غير رسمية، وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المجموعات، والمؤسسات المالية التعاونية، وصناديق التنمية المحلية...الخ.

[1] خبابه عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص: 208

الفرع الثاني: تصنيف التمويل حسب طبيعة المصدر التمويلي

يمكن لأصحاب المشروعات الصغيرة الحصول على التمويل اللازم من خلال المصادر التالية:[1]

1- **حصص رأس المال:** من مدخرات شخصية وهي غالبا غير كافية بسبب انخفاض معدل الإدخار في الدول النامية، كما يمكن اللجوء للاقتراض من العائلة والأقارب والأصدقاء وهذا أيضا مصدر غير كاف إضافة إلى تدخل هؤلاء في شؤون المشروع، كما يمكن اللجوء إلى مشاركة الآخرين وفي هذه الحالة سيتم إقتسام الإدارة وإقتسام الأرباح.

2- **الإقتراض:** من البنوك ومن المؤسسات المالية الأخرى، وهذه لا ترغب في منح المشروعات الصغيرة الائتمان بسبب المخاطر المرتفعة المصاحبة لهذا النوع من التمويل فكثيرا ما يتم إهمال طلبات التمويل المقدمة من صغار رجال الأعمال، إن هذا التمويل لا يزيد في أحسن حالاته عن 2% في البلدان النامية، إضافة إلى ارتفاع تكلفة تمويل القرض الصغير، فقد أظهرت دراسة أجريت في الفلبين أن تكاليف المعاملة المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة بلغت 2.5 – 3% من قيمة القرض مقابل 5% للقروض النقود، وهذا أمر له العديد من المشاكل، وثمة إمكانية لإفتراض الأصول الثابتة وهذا يزيد تكلفة التمويل بشكل كبير قد يصل إلى أكثر من 40%.

3- **الائتمان التجاري:** إن تكلفة هذا النوع من مصادر التمويل تصبح مرتفعة إذا لم يتمكن المشروع من الإستفادة من الخصم النقدي إضافة إلى أن المورد سوف يزيد من السعر في حالة عدم الدفع النقدي.

4- **التمويل التأجيري:** إن هذا النوع من التمويل يصبح محدود الأهمية نظرا لأنه لا يفيد إلا في إستئجار الأصول الثابتة.

5- **السوق المالي:** وهذا المصدر محفوف بالعديد من المخاطر والمشاكل، ويصبح مرتفع التكلفة في حالة التمويل الصغير.

[1] كنجو عبود كنجو، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 11- 12(بتصرف).

المطلب الثالث: أهمية القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم ونشأة القرض المصغر، ثم نتناول أهميته ومبادئه الأساسية في توفير مناصب العمل، والجهات المقدمة لخدمات القرض المصغر

الفرع الأول: مفهوم ونشأة القرض المصغر

أولا: نشأة وتاريخ القرض المصغر

بدأ القرض المصغر[1] في **بنغلادش** في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية التضامنية معروفا منذ سنة 1974، بمبادرة الخبير الاقتصادي محمد يونس في بنغلادش الذي قام بمنح من ماله الخاص لفائدة النساء لتمويل مشاريعهم الصغيرة، وقد وصلت نسبة التسديد آنذاك إلى 99% في ذلك الوقت.

وبهذا يعتبر القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر والبطالة ووسيلة لإدماج الفئات المهمشة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

ظهر القرض المصغر في بنغلادش وأجزاء من أمريكا اللاتينية في أواسط السبعينات القرن الماضي لتقديم الخدمات الانتمائية، والقروض للفقراء، والمستبعدين بصفة عامة من الخدمات المالية والرسمية وقد اكتسب هذا النموذج الشعبية، وجرى تكراره من ذلك الحين في كل من البلدان المنخفضة ومرتفعة الدخل.

تلك كانت البدايات الأولى للقروض المصغرة والتي تمت في بنغلادش، حيث شهد هذا الأخير أول تجربة في الميدان من خلال "غرامبين بنك" سنة 1983م، والذي يعتبر أول مؤسسة مالية للقرض المصغر وأول بنك في العالم يهتم بهذا الموضوع، فخلال 17 سنة استفاد من تمويله اثنتي عشر مليون بنغالي، ويوصف القرض الممنوح هناك بـ "قرض الأمل" لأن اغلب الستفيدين من خدماته هن النساء، أن هذه الأداة التي أحدثت لمساعدة الفئات السكانية الأكثر حرمانا وفقرا، سلكت طريقها نحو النجاح ويتم تطبيقها على مستوى كل القارات، بما في ذلك الدول المتقدمة، بمبادرة ومساعدة من الأستاذ محمد يونس من خلال الملتقيات التي يعقدها مع المنظمات المختصة.

[1] موساوي هوارية، كوبي مبروكة، **مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة وكالة ادرار خلال فترة 2015_2019**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم تجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019، ص: 3.

ثانيا: تعريف القرض المصغر

لا يوجد تعريف يحدد التمويل المصغر أو القروض المصغرة بالنسبة للمبتدئين، بينما كان التدرج هو المفتاح الرئيسي بالنسبة لمصممي القروض المصغرة، وفيما يلي نقدم بعض التعاريف لبعض المنظمات والهيئات العالمية.[1]

1. **تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT):** التمويل المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض والضمانات) والتي تتعلق بمبالغ صغيرة.
2. **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية (OCDE):** التمويل المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر تمويل تقليدية غير ممكنة.
3. **تعريف الشبكة الأوربية للتمويل المصغر (REM):** التمويل المصغر هو فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين " الذين تم إقصائهم " والمبلغ الأقصى للقرض المصغر تم تحديده بقيمة 25000€، وتهدف هذه القروض إلى تمويل إنشاء وتطوير مشاريع الإستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في كثير من الأحيان ولكن ليس دائما على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها، والمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة لا يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية، وبالتالي فإن الهيئات المانحة للقرض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر والحد من حالات التخلف عن موعد السداد مثل تقديم قروض جماعية تضامنية.
4. **القروض المصغرة في نظر الأمم المتحدة:** القروض الصغيرة هي أداة تحرير المبادرة الإقتصادية، وهي أداة فعالة حتى مع الفقراء من أجل تحقيق الكرامة وإعطاء معنى للحياة.
5. **تعريف القرض المصغر في الجزائر:**

طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني المتعلقة بتطبيق الإجراءات الخاصة بجهاز القرض المصغر فإن (المرسوم التنفيذي رقم 04-13، المؤرخ في 22 جانفي 2004، ص 03):

" القرض المصغر هو سلفة صغيرة الحجم، وهو مخصص لإقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب صيغ تتوافق وإحتياجات الأشخاص المهنيين، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال إقتناء العتاد الصغير اللازم لإنطلاق المشروع ولشراء الموارد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة.

[1] مودع وردة، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع بسكرة خلال الفترة (2004- 2015)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص: 144.

يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة الفقر ولبطالة، ولقد ظهر في العديد من البلدان السائر في طريق النمو كعامل فعال في إمتصاص الفائض من اليد العاملة، الناتج عن التأثيرات المترتبة عن برامج الاصلاحات الاقتصادية، وينحصر القرض المصغر بين حد أدنى لكلفة المشروع يقدر بخمسين ألف دينار جزائري (50000دج) وحد أقصى يقدر بأربع مئة ألف دينار جزائري (4000000دج) (المادة 06 من المرسوم التنفيذي04-13، المؤرخ في 22 جانفي 2004، ص 03)، وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهرا، وتعتبره السلطات العامة برنامجا يهدف إلى ترقية وتنمية الشغل وهو موجه بالخصوص نحو الفئات التي تعاني من البطالة، وتلك ليست مؤهلة للاستفادة من جهاز المؤسسة المصغرة وهو يغطي إحتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات في خلق نشاط لحسابها الخاص.

ومما سبق يمكن القول إن القرض المصغر يقصد به: " تلك البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات إستثمارية مدرة للدخل، بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة إضافة لمعالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد القليلى المردودية والكثيري المخاطرة من جهة نظر المؤسسات المالية الرسمية.[1]

الفرع الثاني: أهمية القرض المصغر ومبادئه الأساسية

أولا: أهمية القرض المصغر: تتمثل أهمية القرض المصغر فيما يلي[2]:

تخفيف الفقر والبطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة وترشيد المدخرات المحلية، إستخدام التكنولوجيا المحلية، توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، توفير تشكيلة السلع الأساسية بّأسعار منافسة، توفير الخدمات وخدمات الإنتاج، إستخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة، إستخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

وبصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلى:

- **الهدف السياسي:** البحث عن الإستقرار والشراكة الإجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم.
- **الهدف الاقتصادي:** ويتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.

---

[1] **نفس المرجع**، ص: 145.

[2] حفاف سمية: **دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة (دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة ما بين 2010-2014**، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2014، ص: 11.

- **الهدف الاجتماعي:** تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود.

ثانيا: المبادئ الأساسية للقرض المصغر: تتمثل المبادئ الأساسية للقرض المصغر كما يلي[1]:

1- يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية تشمل خدمات الادخار والتأمين وتحويلات الأموال، وليس القروض فقط.

2- يعتبر التمويل المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، بحيث تستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول، وللحماية من الصدمات الخارجية.

3- التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، ولن يحقق التمويل الأصغر الهدف المنتظر منه إلا إذا أدمج النظام المالي الرسمي (أي بناء أنظمة مالية شاملة ومتاحة للجميع).

4- يغطي التمويل المصغر تكاليفه، وهو ما يجب أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول لأعداد كبيرة من الفقراء، وحتى تستطيع مؤسسات التمويل المصغر القيام والإستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوما كافية لتغطية تكاليفها.

5- الغرض من التمويل المصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جذب المدخرات المحلية، وإعادة تدويرها في شكل قرض أو خدمات مالية أخرى.

6- لا يقدم القرض المصغر الحلول دائما لكل المشكلات، فهناك أنواع أخرى من البرامج التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين ممن لا تتوفر لديهم وسائل للسداد.

7- يشكل تحديد سقف لسعر الفائدة ضرر للفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على الإئتمان، كما يمنع ذلك مؤسسات التمويل المصغر من تغطية تكاليفها واستدامة تقديم خدماتها للفقراء.

8- دور الحكومة هو القيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية، وليس القيام بذلك مباشرة (أي تقوم الحكومات بمهام تتعلق بالتنظيم والاشراف وايجاد البيئة المناسبة لتطوير صناعة التمويل المصغر).

9- يجب أن يكون الدعم المقدم من قبل الجهات المانحة مكملا لرأس المال الخاص، كما يجب أن يكون مؤقتا وأن يعمل على الوصول لمؤسسات التمويل المصغر للمرحلة التي تستغني فيها عن ذلك الدعم بمصادر تمويلية أخرى.

10- يجب التركيز على بناء المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء، وكذلك بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات لذلك يجب على الجهات المانحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم.

11- التمويل المصغر يعمل بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه، ولكن لا ينبغي إعداد التقارير التي تساعد فقط الأطراف المعنية ببرنامج التمويل المصغر للحكم على الأداء من خلال التكاليف والمنافع، بل يجب أن تعمل على تحسين الأداء وإجراء عمليات المقارنة بينها.

[1] **نفس المرجع**، ص: 12.

الفرع الثالث: الجهات المقدمة لخدمات القرض المصغر

تم تأسيس البرامج المساندة الحكومية لبدء المشاريع الصغيرة في إطار سعي الحكومة إلى مكافحة البطالة وتشجيع منظومة المشروعات الصغيرة، توفر هذه البرامج المساعدة المالية والفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة، منها القروض المدعومة والمنخفضة الفائدة، والإعفاءات الضريبية، إضافة إلى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري للمشروعات المصغرة والصغيرة، وتشير إلى وجود تباين بين هذه البرامج الثلاثة من حيث حجم القروض المقدمة، ومن حيث طبيعة السكان المستهدفين، ومن حيث الأهداف الإجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها وعموما جميع هذه البرامج تستخدم تقريبا لنفس أسلوب التنظيم في تنفيد برامجها.[1]

1. **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ:** أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الشباب وتحديد قانونها الأساسي.

وهي عبارة عن هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتسعى لتشجيع كل الصيغ والمبادرات المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب، من خلال توسعة مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، مقرها في الجزائر العاصمة ولها فرع في كل ولاية من ولايات الوطن، حيث وضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة، وفي السداسي الثاني من سنة 2006 تم إلحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني لذلك هي تعتبر من الهيئات المرافقة في إطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني.

هدفها إنشاء مناصب شغل دائمة موجهة إلى الشباب البطالين ما بين 19و 35 سنة في شكل مؤسسة مصغرة، كما تشكل المؤسسات المصغرة إحدى الآليات الهامة لترقية الشغل الذاتي، كما يوفر هذا الجهاز عدة حوافز للاستثمار من خلال تخفيض معدل الفائدة البنكية، القرض بدون فائدة، متابعة الشباب المستثمر بالإضافة إلى منح الإمتيازات الجبائية. وتتمثل المهام الأساسية للوكالة فيما يلي:

- تقديم الدعم للشباب ومرافقتهم في مختلف مراحل المشروع.
- ابلاغ الشباب ذوي المبادرات بمختلف الإعانات التي تقدم لهم والامتيازات المختلفة.
- متابعة المشاريع التي يقوم بها الشباب خلال الإنشاء أو أثناء النشاط في حالة التوسع.
- دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصائب المرتبطة بمحيطها.
- التكوين الدائم للشباب أصحاب المشاريع.

[1] حفاف سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 13.

2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تمثل إحدى أدوات الحكومة لمحاربة البطالة، أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 14/01 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي ألية جديدة تهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مراقبة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها، يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين والنساء الماكثات في البيت، وتتراوح قيمة القروض ما بين 50.000 و400.000 دج.

وسوف نعود للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يشكل تفصيلي في الفصل الثاني.

3. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة [1]هو هيئة حكومية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في جويلية 1994، أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة، والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات، كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين من خلال خلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها الطلب في سوق العمل، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-156 المؤرخ في 20- 06- 2010 المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي رقم 03- 514 المؤرخ في ديسمبر 2003 إتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات هذه الفئة من المجتمع، والتي تهدف أساسا إلى تطوير ثقافة المقاولة.

4. صندوق دعم وتشغيل الشباب (FAEJ):[2]

تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1989، الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية أو إنشاء ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشباب بـ 30% والباقي تساهم به البنوك.

5. عقود ما قبل التشغيل CPE:

يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة، ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي تمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في إكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل.

---

[1] مودع وردة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:116.

[2] مايدي عيدة، **آليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق مشاريع مصغرة-ANGEM، فرع غرداية خلال الفترة (من 2005 إلى غاية 30 مارس 2017**. مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، كلية علوم اقتصادية والتجارية، جامعة غرداية، 2017، ص:27.

6. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

أنشأت الوكالة سنة 2001، بموجب الأمر 01-03 المتعلقة بتطوير الإستثمارات، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في إستثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع، ودراستها ومن تم إتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، تهدف إلى تشجيع وتطوير الإستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالإستثمار، والذي ينعكس إيجابيا في إحداث مناصب العمل.

7. الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري انشأت بموجب المرسوم التنفيذي 90/295 المؤرخ في 1990/08/08 المعدل والمكمل للأمر رقم 71/42 المؤرخ في 1971/06/17، وبذلك فإن الوكالة تعتبر من بين أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، وتتكون من المديرية العامة، 11 مديرية جهوية وحوالي 165 وكالة محلية، تكمن مهامها الأساسية في تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب.[1]

[1] **نفس المرجع**، ص: 27-28.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أبرز الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث وذلك من خلال الإطلاع على هذه الدراسات، ومن تم ندرس أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية ومدى الإستفادة من الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات العربية

الدراسة الأولى: مايدي عيدة، **بعنوان: (آليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق مشاريع مصغرة-ANGEM) فرع غرداية خلال الفترة من 2005 إلى غاية 30 مارس 2017.** مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، كلية علوم اقتصادية والتجارية، جامعة غرداية، 2017.

هدفت الدراسة إلى إظهار الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية لأي دولة، من خلال ما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل جديدة وخلق روح المبادرة والإبتكار، وتحقيق زيادة متناهية في حجم الاستثمار والعمالة وما تحققه من تعظيم من القيمة المضافة، كل ذلك الى جانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الإقتصادية والاجتماعية، وكما ذكرت أهم الأجهزة التمويل والهيئات لدعم ومن أهمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، وذلك بولاية غرداية خلال الفترة 2005 الى غاية 30مارس 2017.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- هناك العديد من مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمنها كلاسيكية ومنها مستحدثة وصيغ التمويل الاسلامية، ويشكل التمويل المصرفي أحد أهم هذه المصادر المتاحة أمام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة الفقر والبطالة وتحسين الأوضاع المعيشة لكثير من الأسر من خلال استحداث أنشطة خاصة بها تمكنها من الحصول على مداخيل دورية.[1]

الدراسة الثانية: جمعة خير الدين، بعنوان: **(دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة_ دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية في ولاية بسكرة_)**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المشاريع الصغيرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لما تحققه من فرص عمل ومعرفة أهم آليات دعم المشاريع الصغيرة في الجزائر، ودور الوكالة الوطنية لتسيير

[1] مايدي عيدة، **مرجع سبق ذكره.**

القرض المصغر في تمويل المشاريع النسائية الصغيرة بولاية بسكرة، وذلك من خلال تحليل إحصائيات الوكالة الجهوية بسكرة خلال الفترة (2014_2016).

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر القرض المصغر من أهم أدوات التمويل المفضلة لدى النساء الراغبات في إنجاز مشاريعهن الصغيرة، خاصة الماكثات في البيوت.
- إن الهدف الأساسي للتمويل المصغر عن طريق ANGEM هو تخفيض نسبة البطالة عن طريق خلق فرص عمل.[1]

الدراسة الثالثة: موساوي هوارية، كوبي مبروكة، **بعنوان (مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة وكالة ادرار خلال الفترة (2015-2019)،** مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية، جامعة أحمد دراية أدرار،2019.

هدفت الدراسة على إبراز أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقييم نشاط الوكالة، وذلك من خلال الإطلاع على بعض وثائق مؤسسة والمتعلقة بطرق التمويل المقدمة من طرف الوكالة خلال فترة 2015-2019، وتم الإعتماد على المنهج الوصفي لجمع المعلومات والبيانات وتنظيمها بشكل تسلسلي.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم بتقديم القروض مساعدات وإمتيازات مالية ومعنوية للذين تحصلوا على قروض مصغرة من برنامجها.
- إنعدام المراقبة في فعالية المشاريع الممولة من طرف البنوك.
- في الجزائر لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئ تهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويل المقدم للمشاريع.[2]

الدراسة الرابعة: عبد الرزاق زهواني، الازهاري حاقة، نذير شبرو، **بعنوان (واقع وتحديات التمويل المصغر _ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نموذجا)،** مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2021.

تهدف الدراسة إلى معرفة مفاهيم كل من التمويل والتمويل المصغر وبيان الآليات والهيئات، التي أنشأتها الدولة لمثل هذه الصيغ من التمويل ومحاولة تحليل وإبراز الدور الذي تقوم به الوكالة الوطنية

[1] جمعة خير الدين، **مرجع سبق ذكره.**

[2] موساوي هوارية، كوبي مبروكة، **مرجع سبق ذكره.**

لتسيير القرض المصغر في الجزائر، وذلك من أجل إنشاء ومساعدة ودعم أصحاب الأفكار والمشاريع وإدماجهم في العملية الاقتصادية في الدولة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي وإستعمال بعض المؤشرات والإحصائيات المتوفرة.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- للتمويل المصغر أهمية إقتصادية كبرى وهذه الأهمية ترجع إلى مساهمته إلى تمويل العديد من المشاريع المصغرة.
- للتمويل المصغر كذلك أهمية إجتماعية حيث يساهم في الحد من تفشي البطالة، وذلك عن طريق خلق المزيد من المناصب الشغل المستحدثة بفعل هاته الآليات والميكانزيمات التي أنشأتها الدولة.[1]

الدراسة الخامسة: حفاف سمية، سنة 2014 بعنوان: "**دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة" دراسة ميدانية لعينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة ما بين 2001-2014.**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر، هدفت إلى البحث عن أهمية القروض المصغرة في تمويل المشاريع الحرفية للمرأة، ومحاولة تقييم مساهمة التمويل بالقرض المصغر المقدم من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم ومراقبة المشاريع الحرفية للمرأة، ومن خلال هذه الدراسة ركزت على عينة من النساء المستفيدات من تمويلات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة خلال الفترة ما بين 2010- 2014 باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المعطيات.

من أهم النتائج المتوصل إليها:

- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر من أهم الأليات التي تدعم المرأة الحرفية في مدينة ورقلة من خلال برنامج التمويل والمساعدات المقدمة لها.
- المرأة المقاولة تلجأ إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لسد الإحتياجات المالية في إنشاء وتوسيع نشاطها.
- نقص متابعة الوكالة للنساء المستفيدات من القروض الممنوحة.
- المرأة المقاولة تحتاج إلى دعم مالي في بداية نشاطها مما يعالجها تلجأ إلى مصادر خارجية لتمويل مشروعاتها.[2]

[1] عبد الرزاق زهواني، الأزهاري حاقة، نذير شـبرو، **واقع وتحديات التمويل المصـغر الوكالة الوطنية لتسـيير القرض المصـغر نموذجا)**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2021.

[2] حفاف سمية، **مرجع سبق ذكره.**

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: قروض البنك الدولي للمشروعات الصغيرة في مصر بغرض توفير مناصب شغل للشباب.

Sahernacer, Aboost for small businesses in Egypt leads togrowthand employment, the world bank, journal of business management feature story, 2014.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور البنوك في مساعدة المؤسسات في الحصول على تمويل مستدام وتجاري من خلال تقديم قروض للمشروعات الصغيرة، ومتناهية الصغر في مصر وتعزيز قدرة الأعمال الصغرى في التمويل.

فكانت هذه الدراسة عبارة عن دراسة تطبيقية على أرض الواقع تتمثل في مشروعات جمال حسام تمام الذي منحه البنك الدولي قرض في ظل تمويل المشروعات الصغيرة بغرض توفير مناصب الشغل.[1]

الدراسة الثانية: دراسة (swope. 2005) بعنوان: Microfinance & Poverty Alleviation

هذه الدراسة بعنوان "التمويل الصغير وتخفيف الفقر"، حيث تناولت هذه الدراسة إمكانية التحقيق من كون التمويل الأصغر منهجا فعالا لتخفيف من حدة الفقر، وذلك من خلال مناقشة مجموعة من الإنتقادات الموجهة ضد التمويل الأصغر ومدى إمكانية في تحسين الظروف الإقتصادية للفقراء المهمشين.

فكانت أهم الانتقادات:

- أن التمويل الأصغر لا يستطيع تحقيق الإستدامة المالية، وبالتالي لا تستهدف الفقراء للغاية، كزبائن دائمين لتجنب التعثر المالي وتخلف السداد الذي يؤثر سلبا على جودة المحفظة.
- كما أن التمويل الأصغر لا يستطيع الوصول إلى جميع الفقراء وأفقر الفقراء المنتشرين في العالم، وبالتالي إستثناء الغالبية العظمى من الفقراء.
- إن التمويل الأصغر لا يحقق إنتشارا واسع النطاق ليشمل المناطق المهمشة والفقيرة في العالم، وذلك بسبب قلة الإمكانيات المالية والمادية المتوفرة لدى مؤسسات التمويل الأصغر.[2]

[1] Sahernacer, **Aboost for small businesses in Egypt leads togrowthand employment,** the world bank, journal of business management feature story, 2014.

[2] **Microfinance & Poverty Alleviation swope**, 2005.

الدراسة الثالثة:

UE étude exploratoire: Le profil de l'entrepreneuriat féminin en Algérie

تهدف هده الدراسة إلى إبراز أهم الحواجز والصعوبات التي تمنع النساء الجزائريات من إدارة مشاريعهم الريادية، وهي عبارة عن دراسة استطلاعية فتناولت عينة من 36 مؤسسة تم إنشاؤها وإدارتها من قبل المرأة الجزائرية في جميع أنحاء البلاد.

فتوصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج أهمها:

- أن العوائق التي تعترض المشاريع النسائية راجع إلى الروتين اليومي وتربية الأطفال.
- صعوبة الحصول على التمويل والتدريب.[1]

المطلب الثالث: مميزات الدراسة الحالية

أولا: تحليل الدراسات السابقة

- هدفت دراسة (مايدي عيدة) إلى اظهار آليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق مشاريع مصغرة، وبالنسبة الدراسة الأولى باللغة الأجنبية فقد سلطت الضوء على دور البنوك في مساعدة المؤسسات في الحصول على تمويل مستدام وتجاري من خلال تقديم قروض للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتعزيز قدرة الأعمال الصغرى في التمويل، ودراسة(جمعة خير الدين) بينت أن القرض المصغر يعتبر من أهم أدوات التمويل المفضلة لدى النساء الراغبات في إنجاز مشاريع الصغيرة، وركزت بعض الدراسات للبحث عن أهمية القروض المصغرة في تمويل المشاريع الحرفية للمرأة كدراسة (حفاف سمية)، وهناك دراسات هدفت لأهمية وابراز النتائج للتمويل المصغر حيث يساهم في الحد من تفشي البطالة وخلق المناصب (عبد الرزاق زهواني، الأزهاري حاقة، نذير شبر)، والدراسة الثانية بعنوان (التمويل الصغير وتخفيف الفقر)، حيث تناولت إمكانية التحقق من كون التمويل الأصغر منهجا فعالا لتخفيف من حدة الفقر، وذلك من خلال مناقشة مجموعة من الإنتقادات الموجهة ضد التمويل الأصغر ومدى إمكانية تحسين الظروف الإقتصادية للفقراء المهمشين.

أما الدراسة الثالثة هدفت إلى إبراز أهم الحواجز والصعوبات التي تمنع النساء الجزائريات من إدارة مشاريعهم الريادية.

- تعددت أدوات القياس المستخدمة في الدراسات، فبعضها إعتمدت على الدراسات الميدانية، والآخر على الاختبارات.

[1] UE étude exploratoire: **Le profil de l'entrepreneuriat féminin en Algérie**.

ثانيا: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

- **أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

- من ناحية الهدف بينت مختلف الدراسات السابقة والحالية إلى أن القرض المصغر أداة لتخفيض نسبة البطالة في المجتمعات ويوفر التمويل اللازم لمن يرغب في إنشاء مؤسسات صغيرة.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أهم الآليات والبرامج التي توفر التمويل المؤسسات والمشاريع المصغرة.
- تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم المساعدات والإمتيازات الجبائية.

- **أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

- تعتبر الدراسة الحالية إضافة للدراسات السابقة في البيئة العربية والجزائرية على وجه الخصوص إذ أنها ساهمت في نقل الكثير من المفاهيم من بيئات أجنبية أخرى إلى البيئة العربية (التعلم من تجارب الآخرين والإستفادة منها).
- يتضح من خلال تاريخ الدراسات السابقة في موضوع المؤسسات الصغيرة أن معظم هذه الدراسات حديثة وهذا يدل على حداثة تنبه الدولة إلى أهمية هذا القطاع وأهمية دراسة وقياس آثاره في المستقبل على الدولة.
- من خلال وجه الإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وجدنا أن هناك إستفادة من الدراسات السابقة، ولكن في نفس الوقت هناك تميز عنها من حيث فترة الدراسة (الحدود الزمنية).

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب النظري للدراسة وهو التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمصغرة وأنواعها وأهميتها وخصائصها ومصادر تمويلها ومشاكلها وعيوبها، كما تعرفنا على مفهوم ونشأة القرض المصغر وأهميته ومبادئه والجهات المقدمة لخدماته، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع والتعقيب عليها.

وتوصلنا إلى أن هناك العديد من التعريفات التي تقدم للمؤسسات الصغيرة والمصغرة تختلف من دولة إلى أخرى متأثرة بدرجة النمو ورؤية المشرفين على إحصاء هذا النوع من المؤسسات؛ كما خلصنا إلى أن هناك العديد من الهياكل التي تسعى إلى توفير التمويل اللازم للنهوض بهذا النوع من المؤسسات.

الفصل الثانـي:

دراسة حالة الوكالة الوطنية

لتسيير القرض المصغر

ANGEM

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم المتعلقة بالقروض المصغرة، وعمليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة، سنحاول في هذا الفصل التعريف بصيغ القرض المصغر على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) للفرع الجهوي لولاية غرداية في تمويل المؤسسات الصغيرة، وأهم الخدمات التي تقوم بها، حيث تعتبر الوكالة من أهم الاجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة.

المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات المصغرة، وتحقيق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية المرجوة منها، وأهمها تخفيض معدلات البطالة، وسوف نتطرق في هذا المبحث لنشأة وتعريف بالوكالة، ومهامها وكذا الهيكل التنظيمي، وذلك ضمن المطلب الأول، ثم نستعرض صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة المقدمة من قبل هذه الوكالة وتقييم نشاطها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

نحاول من خلال هذا المطلب تقديم نبذة حول نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتطرق إلى أهم الجوانب التي تخص موضوع الدراسة.

الفرع الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

إن زيادة نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة جعل الجزائر تنتهج إجراءات للتخفيف من حدتها، وفي سنة 1996 قامت بإعداد برامج موجهة إلى فئات متنوعة من طالبي الشغل من بينها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وعقود ما قبل التشغيل والأشغال العمومية ذات المنفعة العامة، والتي تتميز بكثافة عمالية عالية وأدوات تم وضعها من قبل السلطات العمومية في إطار معالجة البطالة، ولقد عززت هذه الأدوات ببرنامج جديد ليتمم ويوسع ويدعم مسار مكافحة البطالة ويعمقه ويتعلق هذا الأمر بالقرض المصغر، حيث كانت أولى بوادر اهتمام الدولة الجزائرية بصيغة القرض المصغر من خلال صدور المرسوم الرئاسي في 1999/07/22، ولقد عرفه على أنه عبارة عن سلفة صغيرة الحجم، مخصص لإقتناء عتاد بسيط، يتم تسديده في مرحلة قصيرة ويمنح حسب كيفيات تتوافق مع الإحتياجات أو العوائق، والتي ترتبط بالنشاطات والأشخاص المعنين ويوجه القرض المصغر إلى إحداث ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل وكذا النشاطات التجارية المنتجة، وبذلك يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة والفقر في المجتمع.

ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، وعدلت بعض مواد قانونها وفق المرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 19 محرم عام 1429 الموافق لـ27 جانفي 2008، وتعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي، ويهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الإقتصادي والإجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم، وإنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر،[1] فهو موجه إلى:

1) البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين إنتهت مدة إستفادتهم من حقوقهم.
2) المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.
3) الأشخاص لا سيما الذين ينشطون في قطاع غير رسمي.
4) حاملي شهادات التكوين المهني.
5) الحرفيين.
6) المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي.

وبصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى فئات المواطنين الذين لا يمكنهم الإستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة وذلك بسبب شروط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة في مجال محاربة الفقر والبطالة وعدم الاستقرار عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص.

الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

وتتمثل المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيما يلي:[2]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم
- إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة.
- متابعة الأنشـــطة المنجزة من طرف المســـتفيدين مع الحرص على إحترام الإتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.
- الحفاظ على العلاقة المســتمرة مع البنوك والمؤســســات المالية فيما يخص تمويل المشــاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ وإستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.

[1] مايدي عيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص:38.

[2] موقع الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغرwww.angem.dz على الساعة 16:00 يوم 2021/04/29.

- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل.
- تنظيم المعارض (معرض – بيع) جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر.
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

1. تسير وتنظيم الوكالة:

يســـير الوكالة مجلس توجيهي، يديرها مدير عام الذي يقترح تنظيم الوكالة ويصـــادق عليها المجلس التوجيهي، كما تزود الوكالة بلجنة المراقبة.

أ- **مجلس التوجيه:** يتكون مجلس التوجيه من الأعضاء التالية:[1]

- ممثل الوزير المكلف بالتشغيل.
- ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية.
- ممثل الوزير المكلف بالمالية.
- ممثل الوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة.
- ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ممثل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- ممثل وكالة التنمية الإجتماعية.
- ممثل صندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء.
- ممثل جمعية البنوك والمؤسسات المالية.
- ممثل الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات.
- ممثل الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف.
- ممثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- ثلاثة (3) ممثلين عن الجمعيات الوطنية التي يماثل هدفها هدف الوكالة.
- يعين الوزير المكلف بالتشغيل أعضاء مجلس التوجيه بقرار بناء على إقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.
- تنتهي عضوية الاعضاء المعينين بحكم وظيفتهم بإنتهاء هذه الوظيفة، وفي حالة إنقطاع عضوية أحد الأعضاء يستخلف حسب الأشكال نفسها، ويخلفه العضو الجديد المعين حتى إنقضاء مدة العضوية.
- ينتخب رئيس مجلس التوجيه نظراؤه لمدة سنة واحدة، ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب الأشكال نفسها ولنفس المدة، وفي حالة إنقضاء مدة عضويتهما يعوضان حسب الأشكال نفسها.

[1] المادة 8،9،11 من المرسوم تنفيذي رقم 04-14، مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـــ 22 يناير سنة 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، العدد 06، 25 يناير2004، ص: 9.

- يجتمع مجلس التوجيه مرة كل ثلاث (3) أشهر على الأقل بناء على إستدعاء من رئيسه ويمكن أن يجتمع زيادة على ذلك، في دورة غير عادية بناء على إستدعاء من رئيسه أو باقتراح من ثلثي (3/2) أعضاء أو بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل إذا إقتضت الظروف ذلك.

ومن خلال الملاحظة لأعضاء المجلس التوجيهي للوكالة نلاحظ أنه يتكون بالأخص من ممثلي الهيئات أو الوزارات التي تهتم بالأسرة وقضايا المرأة، بالإضافة إلى ممثل الصناعات التقليدية والحرف والوزارة المكلفة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن الوكالة تهدف أساسا إلى إنشاء المؤسسات المصغرة، كذلك نلاحظ ممثل الوزارة المكلف بالتشغيل ذلك أن الوكالة تابعة لوزارة التشغيل، وكما رأينا حتى أعضاء المجلس التوجيهي يعينون بقرار من وزير التشغيل، بالإضافة أن أحد الأهداف الرئيسية لعمل الوكالة هي توفير مناصب شغل جديدة للفئة البطالة.

والمجلس التوجيهي يداول ويصادق وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها على ما يلي:[1]

- برنامج نشاط الوكالة.
- نفقات سير الوكالة وتجهيزها.
- تنظيم الوكالة ونظامها الداخليان.
- المخطط السنوي لتمويل أنشطة الوكالة.
- القواعد العامة لإستعمال الوسائل المالية الموجودة.
- إنشاء فروع محلية للوكالة.
- قبول الهبات والوصايا والإعلانات.
- إقتناء البنايات وإستئجارها ونقل ملكية الحقوق المنقولة أو العقارية وتبادلها.
- المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة وتكوينهم.
- الحصائل وحسابات النتائج.
- تعيين محافظ (أو محافظي) الحسابات.

كل تدبير أو كل برنامج يرمي إلى إشراك الوكالة في تحفيز وإنشاء أجهزة أو مؤسسات مدعوة إلى دعم عملها في مجال إحداث الأنشطة من طرف المستفيدين من القرض المصغر.

ب- المدير العام:

يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناء على إقتراح الوزير المكلف بالتشغيل وتنهى مهامه بالأشكال نفسها. تصنف وظيفة المدير العام للوكالة إستنادا إلى الوظيفة العليا للدولة لمكلف بمهمة لدى رئيس الحكومة يخول المدير العام للوكالة سلطات التسيير للتصرف بإسم الوكالة ولحسابها في كل الأحوال.

[1] المادة 17،20 من المرسوم تنفيذي رقم 04-14، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

وبهذه الصفة، يكلف على الخصوص، بما يأتي:[1]

- يتولى تمثيل الوكالة إزاء الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة.
- يسهر على إنجاز الأهداف المسندة للوكالة.
- يفند مداولات مجلس التوجيه ويتولى متابعة تنفيذها.
- يعد ميزانية الوكالة وبرنامج نشاطها ويقترحها على مجلس التوجيه.
- يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات مرفقا بالحصائل وحسابات النتائج ويرسله إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد مرافقة مجلس التوجيه.
- يعد مشـــروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضـــه على مجلس التوجيه ليوافق عليه ويســـهر على احترام تطبيقه.
- يضـمن سير المصـالح ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة. ويعين الموظفين حسـب الشروط المنصوص عليها في تنظيم المعمول به.
- يبرم كل صفقة وعقد وإتفاقية وإتفاق في إطار التنظيم المعمول به.
- يأمر بصرف نفقات الوكالة.
- يمثل الوكالة أمام العدالة وفي كل أعمال الحياة المدنية.

ج- لجنة المراقبة:

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاث (3) أعضاء يعينهم مجلس التوجيه:

- تعين لجنة المراقبة رئيسها من ضمن الأعضاء للمدة التي تستغرقها مهمتها.[2]
- تكلف لجنة المراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارتها لحساب مجلس التوجيه.
- تجمع بحضـور المدير العام في نهاية كل ثلاثة (3) أشـهر وعند الإقتضـاء بطلب من المدير العام أو عضوية اثنين (2) من أعضائها.
- تقدم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتنفيذ البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة.
- تبدي رأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام.
- تقدم لمجلس التوجيه ملاحظتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات ونفقاتها وبرنامج نشاطها وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام.
- تقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن إستعمال أموال الوكالة وتشرف عليها في نهايتهما بمبادرة منها أو بناء قرار من مجلس التوجيه.[3]

[1] المادة 21 من المرسوم تنفيذي رقم 04-14، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

[2] المادة 22من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

[3] المادة 23من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

- يترتب على اجتماعات لجنة المراقبة إعداد محاضرة ترسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل وتحفظ وفقا للأعراف.[1]
- يحدد مجلس التوجيه في نظامه الداخلي مبلغ تعويض فصلي لصالح أعضاء لجنة المراقبة، ويحدد التكلفة بالمصاريف المرتبطة مباشرة بممارسة مهامهم أو تعويضها.[2]

د- أحكام مالية:

- **الموارد:** تتكون موارد الوكالة من:[3]

- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر المذكورة في المادة 07 من المرسوم الرئاسي رقم 04- 13 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر.
- حصائل الودائع المالية المحتملة.
- الهبات والوصايا والإعانات.
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بعد ترخيص من السلطات المعينة.
- كل الحصائل المختلفة المرتبطة بأنشطتها.

1. **النفقات:** تتكون نفقات الوكالة مما يأتي:[4]

- نفقات التثبيت.
- نفقات التسيير والصيانة.
- النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها وانجاز مهامها.

تحدد نفقات التسيير بـ8% من المبلغ الإجمالي للبرامج كحد أقصى بعد إنتهاء مرحلة إنجاز الوكالة، والتي لا يمكن أن تتعدى السنة الواحدة.

[1] المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، **المرجع السابق ذكره**، ص: 11.
[2] المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، **المرجع السابق ذكره**، ص: 11.
[3] المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، **المرجع السابق ذكره**، ص: 11.
[4] المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، **المرجع السابق ذكره**، ص: 11.

المطلب الثاني: صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM وتقييم نشاطها

من خلال هذا المطلب نتعرف على مختلف الصيغ التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ثم نتطرق إلى تقييم نشاط الوكالة للفرع الجهوي لولاية غرداية.

الفرع الأول: الصيغ المختلفة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر ANGEM

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM[1] على تسيير صيغتين للتمويل، والتي لا تتجاوز 100.000 دج، وقد تصل إلى 250.000دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج وموجهة لخلق نشاطات التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

تسمح كل صيغة بحكم خصوصياتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب إهتمام فئة من المجتمع.

1. التمويل الثنائي: قرض شراء المواد الأولية (الوكالة_ مقاول)

هو قرض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000دج، وموجه إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات، ولكن لا يملكون اموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا، وقد تصل قيمتها الى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

2. التمويل الثلاثي: (وكالة_ بنك _مقاول)

هو قرض ممنوح من قبل البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط، قد تصل تكلفة المشروع إلى 1.000.000,00دج. يقدم التمويل كالتالي:

- قرض بنكي بنسبة 70%.
- سلفة الوكالة بدون فوائد 29%.
- 1% مساهمة شخصية.

وقد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

للإشارة، فإن قيم التمويل قد إرتفعت من 30000 إلى 100000دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000 بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400000 دج إلى 1000000دج

[1] موقع الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغرwww.angem.dz على الساعة 15:50 يوم 2021/04/30.

بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11_133 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011.[1]

الشكل رقم (2-1): الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

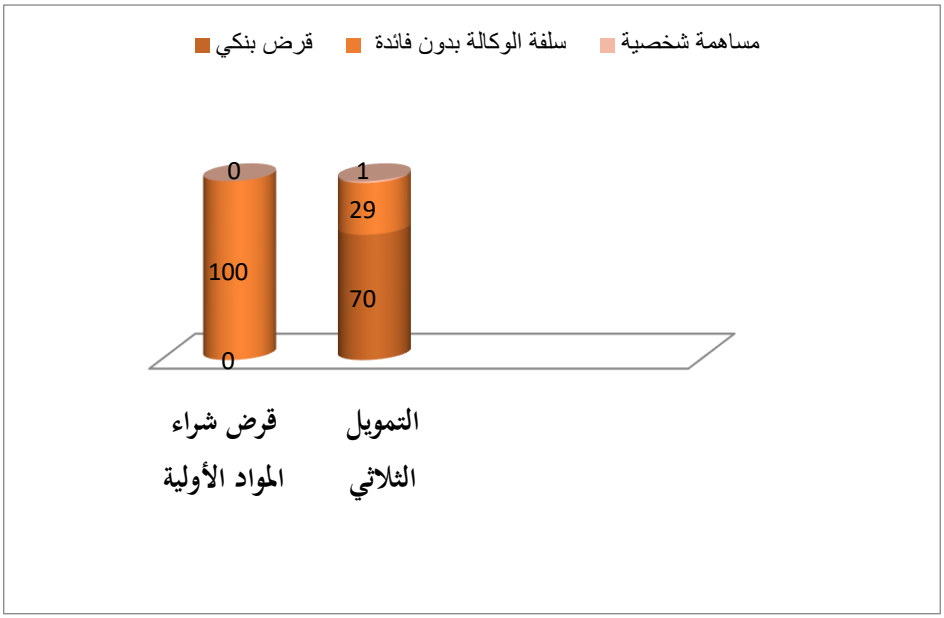

المصدر :من إعداد الطالبتين بناءا على منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الجدول رقم (2 - 1): أنماط التمويل على المستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000دج	كل الأصناف (شراء المواد الأولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 250.000دج	كل الأصناف (شراء المواد الأولية) على مستوى ولايات الجنوب	0%	_	100%	-
لا تتجاوز 1.000.000	كل الأصناف	1%	70%	%29	_

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

[1] موقع الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغرwww.angem.dz على الساعة 15:50 يوم 2021/04/30.

الفرع الثاني: تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع غرداية منذ إنشائها

تهدف سياسة الحكومة من إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لمحاربة الفقر والبطالة الإجتماعية، وتوفير مناصب شغل، وقد أنشأ فرع لهذه الوكالة على مستوى ولاية غرداية بدأ نشاطه في سنة 2005، ومنذ ذلك الوقت قدمت قروض مصغرة بأنواعها المختلفة، وفيما يلي مجموعة من الإحصائيات تعكس نشاط الوكالة على مستوى ولاية غرداية منذ إنشائها إلى غاية سنة 2020.

أولا: حصيلة السلف الممنوحة:

كما رأينا سابقا، فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر تشرف على تسيير صيغتين من التمويل إنطلاقا من السلفة بدون فوائد التي تمنحها الوكالة، وحصيلة هذه القروض منذ إنشاء الوكالة لفرع غرداية إلى غاية سنة 2020 **باستثناء (سنة 2019 حسب تصريحات الوكالة لم تقوم بأي نشاط)** مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع غرداية إلى غاية 2020.

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2017	عدد القروض الممنوحة سنة 2018	عدد القروض الممنوحة سنة 2020	إجمالي عدد القروض إلى غاية 2020	النسبة حسب برامج%
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	22108	345	431	22884	%97
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	775	12	3	790	%3
المجموع	**22883**	**357**	**434**	**23674**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الملاحق رقم 1 و8 و12

وتجدر الإشارة على أنه في سنة 2020 بدأ التركيز على مساعدة إنشاء أنشطة ومؤسسات مصغرة في مناطق الظل لتطويرها، حيث نجد أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الجهوي لولاية غرداية قد مولت هذه المناطق كما يلي:

الجدول رقم (2-3): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل لمناطق الظل

برامج التمويل	قرض ممنوحة سنة 2020
قرض بدون فائدة الممولة لشراء المواد الأولية	20
لإنشاء مؤسسة مصغرة	0

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم 12.

ثانيا: حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب الجنس

الجدول رقم (2_ 4) حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع غرداية إلى غاية 2020.

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	18033	78
رجال	5207	22
المجموع	**23240**	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم 2 و8.

ثالثا: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

الجدول رقم (2-5): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع غرداية إلى غاية 2020.

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2017		عدد القروض الممنوحة سنة 2018		عدد القروض الممنوحة سنة 2020	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
الزراعة	2178	9.52	35	9.80	64	14.74
الصناعة الصغيرة	3645	15.94	45	12.60	70	15.88
البناء والأشغال العمومية	1727	7.55	46	12.88	52	16.12
الخدمات	2352	10.25	18	5.04	47	10.82
الصناعة التقليدية	12979	56.70	213	59.66	201	46.31
تجارة	1	0.04	0	0	0	0
الصيد البحري	1	0.04	0	0	0	0
المجموع	**22883**	**100**	**357**	**100**	**434**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم 3و9و12.

رابعا: توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الجدول رقم (2-6): توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع غرداية إلى غاية 2020

الشريحة العمرية	توزيع القروض إلى غاية 2017/12/31		توزيع القروض سنة 2018		توزيع القروض سنة 2020	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
29_18 سنة	9132	%39.89	113	%31.65	_	_
39_30 سنة	8674	%37.89	137	%38.37	_	_
49_40 سنة	3695	%16.15	50	%14	_	_
59_50 سنة	862	%3.77	30	%8.40	_	_
60 سنة فما فوق	520	%2.28	27	%7.56	_	_
المجموع	**22883**	**%100**	**357**	**%100**	**_**	**_**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم 4 و9.

خامسا: توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم

الجدول رقم (2-7): توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع غرداية إلى غاية 2020

مستوى التعليم	توزيع القروض الممنوحة إلى غاية 2017/12/31		توزيع القروض الممنوحة سنة 2018		توزيع القروض الممنوحة سنة 2020	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
دون مستوى	6222	%27.19	30	%8.59	_	_
متعلم	1310	%5.72	6	%1.68	_	_
ابتدائي	6385	%27.90	61	%17.08	_	_
متوسط	7868	%34.38	137	%38.37	_	_
ثانوي	1024	%4.47	115	%32.21	_	_
جامعي	74	%0.32	8	%2.24	_	_
المجموع	**22883**	**%100**	**357**	**%100**	**_**	**_**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم 5 و10.

سادسا: حصيلة تمويل الفئات من ذوي الإحتياجات الخاصة

الجدول رقم (2-8): حصيلة تمويل الفئات من ذوي الإحتياجات الخاصة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع غرداية إلى غاية 2020

الفئات	التمويل منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2020		المجموع
	نساء	رجال	
الأشخاص ذوي إعاقة	13	18	31
المحبوسين المفرج عنهم	0	12	12
ضحايا المأساة الوطنية	0	0	0
المرشحين للهجرة غير الشرعية	0	0	0
الأشخاص المصابين بفيروس نقص مناعة البشرية	0	0	0
المهاجرين غير الشرعيين عائدين	0	0	0
المجموع	**13**	**30**	**43**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم 6.

الفرع الثالث: التحديات والمعوقات التي تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر

تواجه إستراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة،[1] منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر، ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على القرض المصغر(angem)، ومنها ما يتعلق الفئة المستهدفة.

1. التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر:

يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- إن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القرض المصغرة، وأن النظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الإقراض المصغر، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وإنعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب.

[1] مغني ناصر، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إسترتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بمسيلة، يوم 15-2011/11/16، ص ص:12_13.

- بالإضافة إلى إرتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الإهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى (المعتادة عليها)، كما عانت الوكالة من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع.
- غياب البنوك الخاصة التي تشيع على التنافس مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.
- تعقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية (كثرة التعديلات).
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات وإعتماد المشاريع تتم ببطء.
- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات والإحصائيات.

2. المعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر (ANGEM):

يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بـ ANGEM في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، حيث تم وضع التنسيقات التي إستحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدأ يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء هذه الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الإختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر.

فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع.

3. المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة: تتمثل أساسا في:

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها.
- ترجيح النشاط التجاري والخدمي (الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة) على حساب الإستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال بلغت 50.6% من مجموع القروض المقدمة.
- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو مواءمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها

سنقوم في هذا المبحث بتحليل بعض الإحصائيات المتعلقة بإنجازات الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بغرداية منذ إنشاءه إلى غاية 2020.

المطلب الأول: حصيلة نشاط الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

سنحاول في هذا المطلب تقييم أداء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال تحليل الإحصائيات المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي لولاية غرداية منذ إنشائها إلى غاية سنة 2020 **بإستثناء (سنة 2019 حسب تصريحات الوكالة لم تقوم بأي نشاط)** ومناقشة النتائج.

1. توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (2-9): توزيع القروض الممنوحة لإنشاء مشروعات مصغرة حسب قطاع النشاط لفرع الجهوي غرداية منذ انشائها الى غاية 2020.

قطاع الأنشطة	إجمالي عدد القروض الممنوحة	النسبة%
الزراعة	2277	9.61
الصناعة الصغيرة	3760	15.88
البناء والأشغال العمومية	1825	7.70
الخدمات	2417	10.20
الصناعة التقليدية	13393	56.57
تجارة	1	0.02
الصيد البحري	1	0.02
المجموع	**23674**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم (2-5).

الشكل رقم (2-2): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

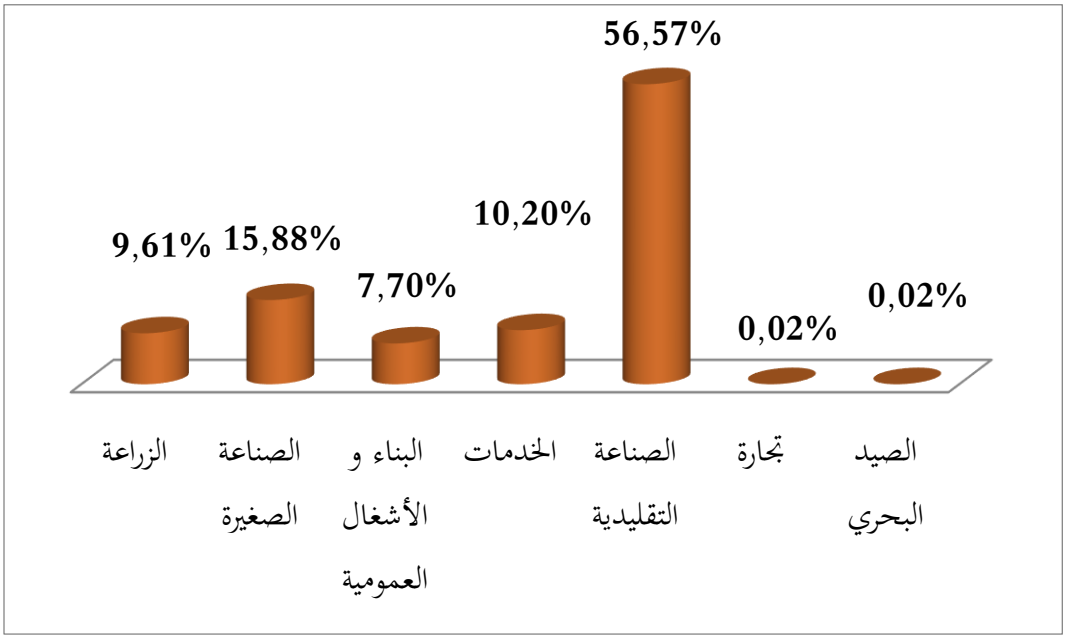

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال الجدول رقم (2-9) والشكل رقم (2-2) نلاحظ أن أكبر نسبة من التمويل كانت من نصيب قطاع الصناعة التقليدية حيث قدر بـ 56.571% ويفسر ذلك إهتمام فئة النساء خاصة بهذا القطاع، ويليه قطاع الصناعة الصغيرة بنسبة 15.88%، ثم على التوالي قطاع الخدمات بنسبة 10.20%، وقطاع الزراعة بنسبة 9.61%، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 7.70%، قطاع تجارة والصيد البحري بنسبة 0.02%، فهذه النسب الثلاث الأخيرة تعد ضعيفة إذ يرجع السبب لقلة اهتمام بهذا النوع من النشاطات.

2. توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل:

الشكل رقم (2-3): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل للفرع الجهوي بغرداية لسنة 2020

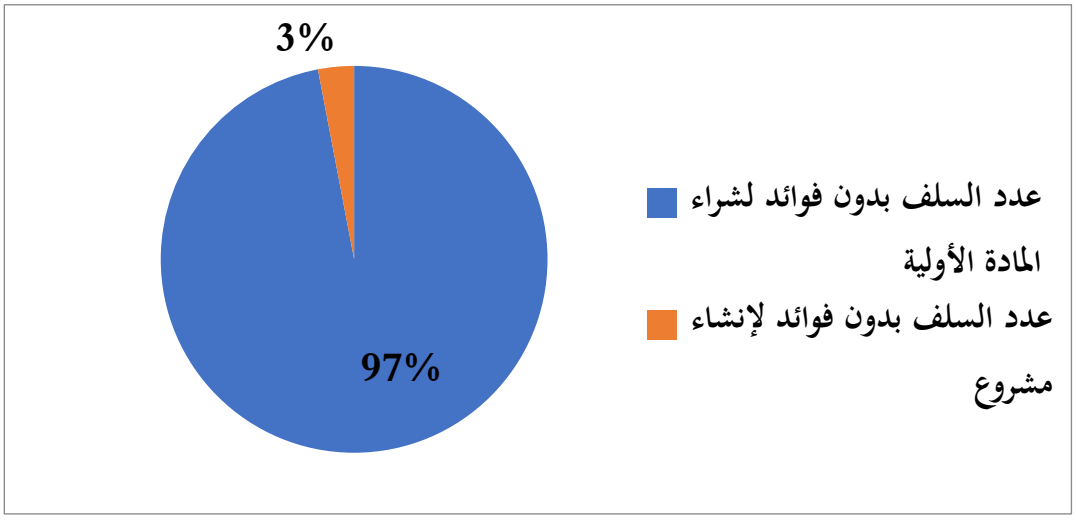

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (2-2).

من خلال الجدول رقم (2-2) والشكل رقم (2-3) نلاحظ أن عدد القروض التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية غرداية منذ إنشاءها إلى غاية سنة 2020 قد بلغت 23674 قرض، موزعة بين سلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية والتي بلغت 22884 سلفة بنسبة 97%، وبين سلفة بدون فوائد لإنشاء مشاريع والتي بلغت 790 سلفة بنسبة 3%، وتعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بعدد السلف لشراء المواد الأولية وهذا راجع لسهولة الوثائق، كما لا تتطلب وقت طويل في منحها من طرف الوكالة بعد موافقة التمويل، ولإمكانية إعادة القروض نظرا لانخفاض مبلغها.

3. عدد مناصب التشغيل المستحدثة:

الجدول رقم (2-10): حصيلة المناصب التشغيل المستحدثة لفرع الجهوي غرداية منذ إنشائها إلى غاية 2020.

برامج التمويل	عدد المناصب الشغل المستحدثة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2017		عدد المناصب الشغل المستحدثة 2018		عدد المناصب الشغل المستحدثة 2020		إجمالي عدد المناصب الشغل المستحدثة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	33696	96.81	345	95.05	/	/	34041	%96.80
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	1110	3.18	18	4.95	/	/	1128	%3.20
مجموع	**34806**	**100**	**363**	**100**	**/**	**/**	**35169**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم 1 و8.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-10) أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية غرداية من خلال الصيغ التمويلية التي تمنحها إستطاعت إستحداث 35169 منصب شغل إلى غاية سنة 2020، وأغلب المناصب أنشأت في صيغة تمويل شراء المواد الأولية حيث بلغت نسبة 96.80% لكون أغلب تمويلات الوكالة موجهة لهذا الغرض، وبذلك ساهمت وحققت الهدف الأساسي للوكالة بشكل فعال وهو إمتصاص جزء كبير من البطالة.

4. توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد:

الجدول رقم (2-11): توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد للفرع الجهوي بغرداية منذ إنشائها إلى غاية 2020.

جنس المستفيد	القروض الممنوحة إلى غاية 2017/12/31		القروض الممنوحة سنة 2018		القروض الممنوحة سنة 2020	القروض الممنوحة إلى غاية 2020/12/31	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	_	العدد	النسبة%
نساء	17809	%78	224	%62.10	_	18033	%78
رجال	5074	%22	133	%37.90	_	5207	%22
المجموع	**22883**	**100%**	**357**	**%100**	_	**23240**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الملحق رقم 2 و8.

الشكل رقم (2-4): توزيع القرض الممنوحة حسب جنس المستفيد منذ إنشائها إلى غاية 2020 للفرع الجهوي غرداية

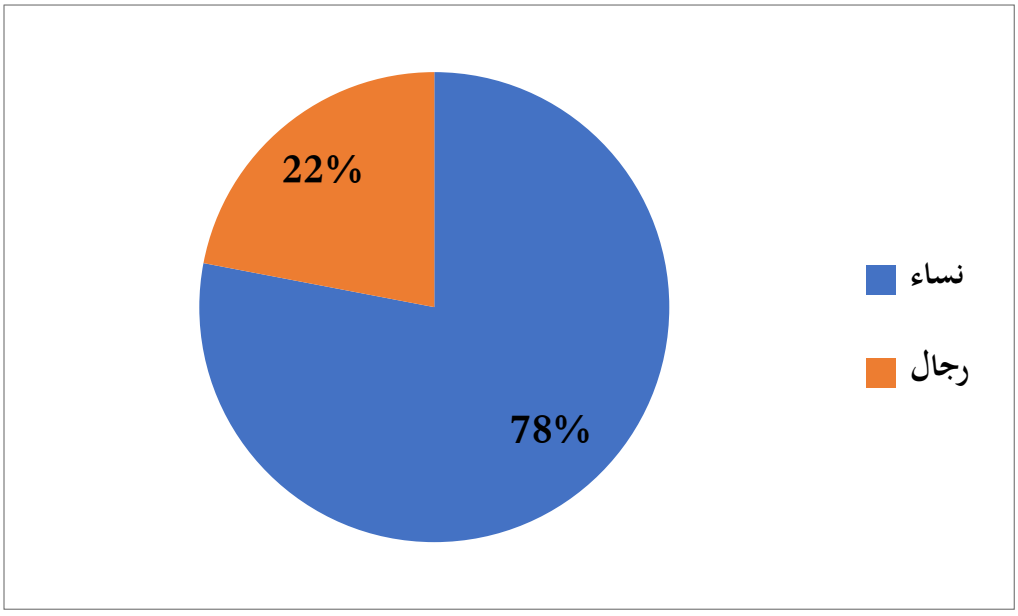

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول رقم (2-11) والشكل رقم (2-4) نلاحظ أن النساء هي أكبر حصة من حيث القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية غرداية، وذلك بنسبة 78%،

بينما بلغت نسبة الفروض الممنوحة للرجال 22%، ويعود ذلك إلى جهاز القرض المصغر الذي يستهدف فئة النساء خصوصا فئة الماكثات بالبيت، فالقروض الصغيرة التي تمنحها الوكالة والموجهة لشراء المواد الأولية تناسب الأنشطة النسوية.

5. توزيع القروض حسب الشريحة العمرية:

الجدول رقم (2-12): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية منذ إنشائها إلى غاية 2020 للفرع الجهوي بغرداية

الشريحة العمرية	إجمالي توزيع القروض إلى غاية نهاية 2020	
	العدد	النسبة %
29_18 سنة	9245	%39.78
39_30 سنة	8811	%37.91
49_40 سنة	3745	%16.11
59_50 سنة	892	%3.83
60 سنة فما فوق	547	%2.35
المجموع	23240	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم 2 و6.

الشكل رقم (2-5): توزيع القرض حسب الشريحة العمرية منذ إنشائها إلى غاية 2019 للفرع الجهوي غرداية.

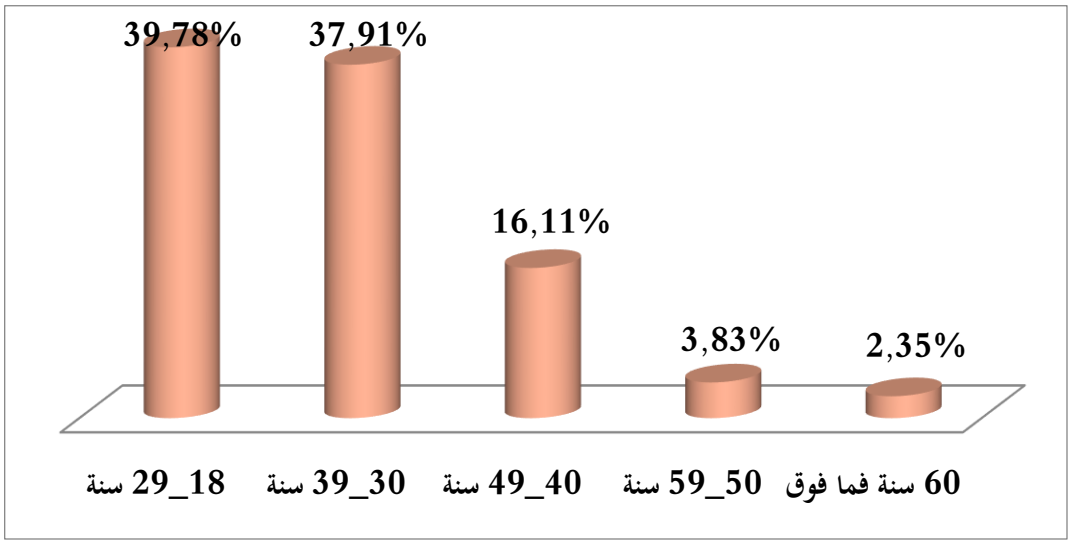

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال الجدول رقم **(2-12)** والشكل **(2-5)** نلاحظ أن نسبة الأكبر من السلف الممنوحة من طرف الوكالة كانت من نصيب فئة الشباب أعمارهم ما بين18- 29سنة قدرت بنسبة 39.78%، ثم تليها فئة 30_39 سنة بنسبة37.91%، ثم فئة 40_49 سنة بنسبة16.11% من عدد إجمالي من السلف الممنوحة وهوا ما يتماشى مع خصوصيات القرض المصغر الموجه خصيصا إلى فئة الشباب البطال، والأقل نسبة كانت لدى فئات العمرية الموالية.

6. توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (2-13): توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ إنشائها إلى غاية 2019 للفرع الجهوي غرداية

مستوى التعليم	توزيع القروض إلى غاية 2019/12/31	
	العدد	النسبة%
دون مستوى	6252	%26.90
متعلم	1316	%5.66
ابتدائي	6446	%27.73
متوسط	8005	%34.44
ثانوي	1139	%4.92
جامعي	82	%0.35
المجموع	**23240**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم (2-7)

الشـكل رقم (2-6): توزيع القرض حسـب المسـتوى التعليمي منذ إنشـائها إلى غاية 2019 للفرع الجهوي غرداية.

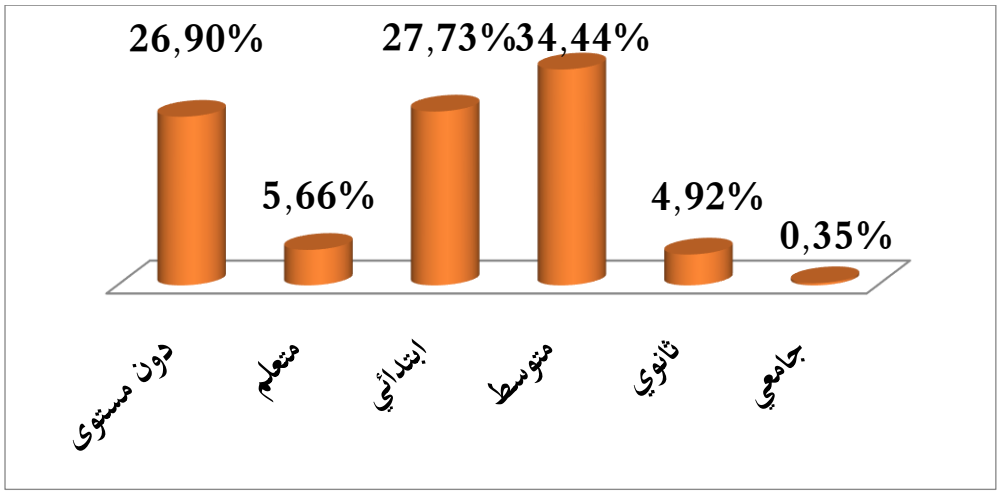

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال الجدول رقم **(2-14)** والشكل رقم **(2-6)** نلاحظ أن فئة الأشخاص الذين لديهم مستوى دراسي متوسط هم أكثر طلبا لتمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تصل نسبة هذه الأشخاص إلى 34.44%، ثم فئة ابتدائي بنسبة 27.73%، وتليه فئة دون مستوى بنسبة 26.90%، وتعكس هذه النسب الاهتمام الكبير لهؤلاء الأشخاص بالصناعات التقليدية، كما رأينا سابقا في شكل توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط ، ولكون أغلب الأشخاص في هذه الفئات من خريجي معاهد التكوين وأصحاب الحرف والمهن التقليدية تحتاج إلى معدات وآلات ومواد أولية، بينما يظهر توزيع القروض بنسب أقل عدد مستويات متعلم بنسبة 5.66% ، ثانوي بنسبة 4.92%، أما أقل نسبة فسجلت لدى جامعي بـ 0.35% ويفسر ذلك بكون خرجي الجامعات يتوجهون بعد إنهاء دراستهم للتوظيف في المؤسسات، حيث تسمح مستويات بعض منهم للظفر بمناصب عمل فيها، أو يتوجه البعض الآخر إلى مؤسسات تمويلية أو وكالات أخرى تلبي إحتياجات إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

7. حصيلة التمويل للفئات الخاصة:

الشـكل رقم (2-7): حصـيلة التمويل للفئات الخاصـة منذ إنشـائها إلى غاية 2020 للفرع الجهوي غرداية

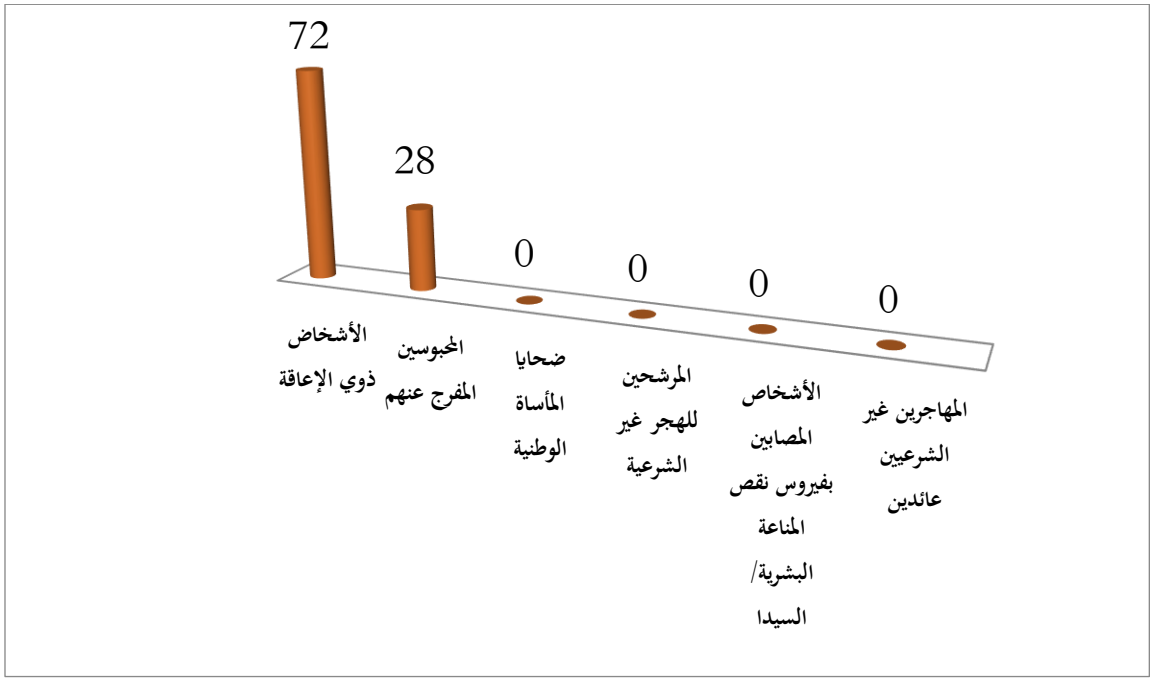

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الجدول رقم (2-8)

من الشكل رقم (2-7) نلاحظ أن الوكالة مولت الفئات الخاصة، وأكبر حصة إستفاد منها الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 72%، ويفسر ذلك برغبة السلطات العمومية في منح الشخص المعاق نفس الحظوظ مثله مثل أي مواطن، وتليه فئة المحبوسين المفرج عنهم حيث إستفادوا بنسبة 28%، ويهدف ذلك لإعادة إدماج هذه الفئات في المجتمع، وأما الفئات الأخرى معدومة.

8. حصيلة الخدمات غير المالية المقدمة من قبل الوكالة منذ إنشائها إلى غاية 2020

الجدول رقم (2-14): حصـــيلة الخدمات غير المالية منذ إنشـــائها إلى غاية 2020 للفرع الجهوي غرداية

نوع التكوين	عدد المستفيدين من التكوين منذ إنشاء الوكالة إلى غالية 2017		عدد المستفيدين من التكوين 2018		عدد المستفيدين من التكوين 2020		إجمالي عدد المستفيدين من التكوين	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
تكوين في التسيير الأمثل للمؤسسات	955	52.85	0	0	58	23.01	1013	48.54%
تكوين في التربية المالية	852	47.14	28	100	194	76.99	1074	51.46%
المجموع	**1807**	**100**	**28**	**100**	**252**	**100**	**2087**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على الملاحق رقم 7 و11 و12

من خلال الجدول **رقم (2-14)** نلاحظ أن الوكالة قامت بتقديم خدمات غير مالية في إطار مرافقة المستفيدين من القروض المصغرة، ومن أهم هذه الخدمات نجد التكوين في التربية المالية، حيث إستفاد منه 1074 مقترض بنسبة 51.46%، كما قامت الوكالة بتكوين 1013مقترض في مجال تكوين التسيير الأمثل للمؤسسات بنسبة 48.54%.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

أظهرت النتائج أن عدد المشاريع المصغّرة الممولة من قبل الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغّر فرع غرداية ارتفع من 883 22 مشروع منذ إنشاء الوكالة لغاية سنة 2017 إلى 674 23 مشروع منذ إنشاءها إلى غاية سنة 2020. كما تبين لنا أن أكبر نسبة من التمويل الذي تمنحه هذه الوكالة كانت من نصيب قطاع الصناعة التقليدية، حيث قدرت بـ56.571%، يليه قطاع الصناعة الصغيرة بنسبة 15.88%، ثم قطاع الخدمات بنسبة 10.20%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 9.61%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 7.70%، ثم قطاع تجارة، ويعود سبب ارتفاع نسبة القروض الممنوحة لقطاع الصناعة التقليدية إلى اهتمام فئة كبيرة من النساء بهذا القطاع خصوصا في ولاية غرداية التي تُعرف بالحرف التقليدية، كما يعود سبب نيل قطاع الصناعة الصغيرة المرتبة الثانية من حيث الحصول على قروض من هذه الوكالة إلى إستراتيجية هذه الأخيرة الهادفة إلى خلق مؤسسات مصغّرة تمتاز بالديمومة والاستمرار في النشاط وقادرة على خلق مناصب شغل دائمة، وبالتالي المساهمة في امتصاص جزء من البطالة. كما أن تمويل مشاريع الصناعات الصغيرة لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة لإنشائها، وبالتالي فإن احتياجاتها التمويلية تتوافق في حجمها مع قيمة القروض المقدّمة من قبل الوكالة[1].

كما كشفت النتائج أن عدد القروض التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر لولاية غرداية ضِمن صيغة السلفة بدون فوائد لشراء المادة الأولية بلغت نسبتها 97%، وأن القروض المخصّصة لإنشاء مشاريع وفق الصيغة الثلاثية بلغت نسبتها 3%.

ويعود سبب هذه النسبة الضعيفة مقارنة بعدد السلف لشراء المواد الأولية إلى عدم تقبُّل البنوك لتمويل أصحاب المشاريع المصغّرة وذلك لعدم وجود ضمانات كافية من قِبل أصحاب هذه المشاريع هذا من جهة. ومن جهة أخرى يمكن تفسير الفرق الكبير بين الصيغتين في كون الصيغة الأولى الموجَّهة لشراء المواد الأولية يمكن أن يستفيد منها الشخص أكثر من مرة بشرط تسديد القرض السابق، كما أنها لا تتطلَّب وقت طويل في منحها من طرف الوكالة بعد الموافقة على التمويل وبالإضافة إلى تميّزها بسهولة الوثائق، خلافا للصيغة الثانية التي يتدخَّل فيها البنك فهي تتطلب وقت للدراسة والتحقق من استيفاء بعض الشروط التي تشترطها البنوك قبل قبولها عملية التمويل[2].

كشفت النتائج أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر لولاية غرداية استطاعت استحداث 35169 منصب شغل إلى غاية سنة 2020، وبالتالي تكون قد ساهمت في تحقيق أهم أهدافها الأساسية بشكل فعال والمتمثل في امتصاص جزء كبير من البطالة.

---

[1] ولد الصافي عثمان، علماوي أحمد، بن عبد الرحمان ذهيبة، **واقع التمويل الأصغر في الجزائر وآفاق تطويره لِما بعد جائحة كورونا (كوفيد-19) دراسة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر في الجزائر**، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020، ص 288.

[2] نفس الموضع (بتصرف).

كما بينت النتائج أن فئة النساء نالت أكبر حصة من حيث القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية غرداية وذلك بنسبة 78%، بينما بلغت نسبة الفروض الممنوحة للرجال 22%، ويعود ذلك إلى جهاز القرض المصغّر الذي يستهدف فئة النساء خصوصا الماكثات بالبيت، فالقروض الصغيرة التي تمنحها الوكالة والموجهة لشراء المواد الأولية تناسب الأنشطة النسوية.

أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من السلف الممنوحة من طرف الوكالة كانت من نصيب فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين18– 29سنة، حيث قدرت نسبتها 39,78 %، تليها فئة ما بين 30_39 سنة بنسبة 37,91%، ثم فئة ما بين 40_49 سنة بنسبة16.11% من العدد إجمالي من السلف الممنوحة وهو ما يتماشى مع خصوصيات القرض المصغّر الموجه خصيصا إلى فئة الشباب البطال.

كما خلصت النتائج إلى أن فئة الأشخاص الذين لديهم مستوى دراسي متوسط هم أكثر طلبا لتمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر، حيث تصل نسبة هذه الأشخاص إلى34,44%، ثم فئة ابتدائي بنسبة 27,73 %، وتليها فئة دون مستوى بنسبة 26,9 %، أما عند مستوى متعلم فكانت نسبة القروض الممنوحة لهذه الفئة 5,66%، ومستوى ثانوي بنسبة 4,92 %، وسجّل المستوى الجامعي أقل نسبة قدرها 0,35%. ويفسّر ذلك بأن أغلب الأشخاص في فئة المستوى المتوسط هم من خريجي معاهد التكوين المهني وأصحاب الحرف، وبالتالي تقوم الوكالة بتوجيه قروضها إلى هذه الفئة لتكوين مؤسسات مصغّرة، وبالتالي فإن استراتيجية الوكالة في منحها للقروض لا تتركز على مستوى تعليمي معين بقدر ما تركّز على إمكانية استخدام هذه القروض في انشاء حرفة أو إنشاء مؤسسة مُنتجة توفر مناصب شغل، بغض النظر عن المستوى التعليمي لصاحب المؤسسة. فالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر تشترط ضمن ملف التأهيل شهادة حرفي أو شهادة كفاءة مهنية، لذا نجد أن أصحاب الحرف الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط هم الأكثر استحواذاً على القروض، في حين أن أصحاب الشهادة العليا كخريجي الجامعات هم أقل استفادة من هذه القروض[1] وذلك لكونهم يتوجهون بعد إنهاء دراستهم للتوظيف في المؤسسات، حيث تسمح مستويات بعض منهم للظفر بمناصب عمل فيها، أو يتوجه البعض الآخر إلى مؤسسات تمويلية أووكالات أخرى تلبي إحتياجات إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

كما بينت نتائج تحليل حصيلة تمويل وكالة ANGEMفرع غرداية للفئات الخاصة، أن أكبر حصة استفاد منها الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 72% ويفسر ذلك برغبة السلطات العمومية في منح الشخص المعاق نفس الحظوظ مثله مثل أي مواطن، وتليها فئة المحبوسين المفرج عنهم حيث استفادوا بنسبة 28% من حجم القروض الممنوحة، ويهدف ذلك لإعادة إدماج هذه الفئات في المجتمع وفي عالم الشغل باستحداث مشاريع خاصة بهم.

[1] نفس المرجع السابق، ص 291.

كشفت النتائج كذلك إلى أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر لولاية غرداية قامت بتقديم خدمات غير مالية في إطار مرافقة المستفيدين من القروض المصغّرة، ومن أهم هذه الخدمات نجد التكوين في التربية المالية، حيث استفاد منه 1074 مقترض أي بنسبة 51,46 %، كما قامت الوكالة بتكوين 1013 مقترض في مجال تكوين التسيير الأمثل للمؤسسات بنسبة 48,54%.

حيث تهدف الوكالة من خلال توفير هذه الخدمات غير مالية للمستفيدين إلى دعم واستمرارية أنشطتهم، وتتمثل فيما يلي[1]:

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع؛
- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط؛
- متابعة جوارية جدية لاستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها؛
- عقد دورات تكوينية لإنشاء و/ أو تسيير المؤسسات الجِد مُصغَّرة وللتربية المالية؛
- إجراء اختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات متخصصة ومخوَّلة؛
- تنظيم معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في إطار القرض المصغَّر؛
- وضع موقع في الأنترنت لإشهار وبيع المنتجات وتبادل الخبرات.

[1] https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل وتحليلنا للمعلومات المستمدة من الوثائق والمستندات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر لولاية غرداية، تبين لنا أن هناك إقبال كبير على الوكالة للاستفادة من قروض مصغّرة لتمويل النشاطات وإنشاء مؤسسات مُصغّرة، خصوصا في قطاع الصناعات التقليدية وقطاع الصناعات الصغيرة، حيث يساهم ذلك في توفير مناصب شغل ومعالجة مشكل البطالة والفقر لدى الأشخاص المستبعدين من النظام المالي الرسمي سواءً كانوا شباب وأسر ذات الدخل المحدود، وبالتالي تكون الوكالة قد ساهمت في معالجة أزمة التشغيل، وخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية.

خاتمة

خاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع القرض المصغر كوسيلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة، حيث حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في:

إلى أي مدى ساهم القرض المصغّر الذي تمنحه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر –ANGEM– فرع غرداية في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغّرة خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 –2020؟

ولمعالجة هذه الاشكالية قمنا بصياغة فرضيتين ولإثباتهما استخدامنا المنهج الوصفي والتحليلي ودراسة حالة، حيث خلصنا إلى جملة من النتائج نوردها كالآتي:

قمنا في البداية بمحاولة تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة وخصائصها وتصنيفاتها ومصادر تمويلها ثم تطرقنا إلى تعريف القرض المصغر ومبادئه الأساسية ثم الآليات المنتهجة بهدف القضاء على البطالة في الجزائر.

إضافة إلى ما سبق إرتكزت دراستنا التطبيقية على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– فرع غرداية– بإعتبارها آلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة، وذلك لمعرفة كيفية مساهمة القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة في هذه الولاية.

وقد توصلنا من خلال الفصلين إلى عدة نتائج، نوردها كالآتي:

❖ **النتائج المتوصل إليها:**

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا الحالية توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

➢ **النتائج النظرية:**

- من خلال تحليلنا لتعاريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة يظهر لنا بعض الغموض في التعاريف المقدمة فهي لا تعطي صورا واضحة لهذا النوع من المؤسسات، ولا يمكن تحديدها بدقة ومن الصعب جمع هذه المؤسسات تحت تعريف واحد.
- يعتبر القرض المصغر من أهم أدوات التمويل للمؤسسات والمشاريع الصغيرة.
- يلعب قطاع المشاريع الصغيرة دورا مهما في النهوض بإقتصاديات الدول وتحقيق التنمية الإقتصادية، كما تساعد في تحقيق التنمية الإجتماعية إذ تعتبر وسيلة فعالة لمحاربة البطالة والفقر.
- إن تدخل السلطات العمومية ضرورة ملحة للنهوض بهذا القطاع، إذ يتوجب عليها تهيئة الإطار التشريعي والمناخ الاقتصادي بما يتماشى مع خصوصيات المشاريع الصغيرة ويستوجب عليها كذلك خلق أجهزة دعم توفر المرافقة والتمويل اللازم لهذه الأخيرة.

النتائج التطبيقية:

كشـفت النتائج أن عدد المشـاريع المصـغّرة الممولة من قبل الوكالة الوطنية للتسـيير القرض المصغّر فرع غرداية ارتفع من 22 883 مشروع منذ إنشاء الوكالة لغاية سنة 2017 إلى 23 674 مشروع منذ إنشاءها إلى غاية سنة 2020، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن القرض المصـغّر الممنوح من قبل الوكالة الوطنية لتسـيير القرض المصـغّر فرع غرداية يحقق إرتفاعاً في عدد المشاريع المصغّرة المقترحة من قبل الأشخاص المستبعدين من النظام المالي الرسمي.

كما بيّنت النتائج أن الوكالة الوطنية لتسـيير القرض المصـغّر لولاية غرداية اسـتطاعت اسـتحداث 35169 منصـب شـغل إلى غاية سـنة 2020، وبالتالي تكون قد سـاهمت في تحقيق أهم أهدافها الأساسية بشكل فعال والمتمثل في امتصاص جزء كبير من البطالة.

كشـفت النتائج كذلك إلى أن الوكالة الوطنية لتسـيير القرض المصـغّر لولاية غرداية قامت بتقديم خدمات غير مالية في إطار مرافقة المسـتفيدين من القروض المصـغّرة، ومن أهم هذه الخدمات نجد التكوين في التربية المالية، حيث استفاد منه 1074 مقترض أي بنسبة 51,46 %، كما قامت الوكالة بتكوين 1013 مقترض في مجال تكوين التسيير الأمثل للمؤسسات بنسبة 48,54% ، حيث تهدف الوكالة من خلال توفير هذه الخدمات غير مالية للمستفيدين إلى دعم واستمرارية أنشطتهم وتطويرها.

أظهرت النتائج أن عدد القروض التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسـيير القرض المصـغّر لولاية غرداية ضِمن صيغة السلفة بدون فوائد لشراء المادة الأولية بلغت نسبتها 97%، وأن القروض المخصّصة لإنشاء مشاريع وفق الصيغة الثلاثية بلغت نسبتها 3%، حيث يعود سبب هذه النسبة الضعيفة مقارنة بعدد السلف لشراء المواد الأولية إلى عدم تقبُّل البنوك لتمويل أصـحاب المشاريع المصـغّرة وذلك لعدم وجود ضـمانات كافية من قِبل أصـحاب هذه المشـاريع هذا من جهة. ومن جهة أخرى يمكن تفسـير الفرق الكبير بين الصـيغتين في كون الصـيغة الأولى الموجَّهة لشـراء المواد الأولية يمكن أن يسـتفيد منها الشـخص بشـكل متجدد أي أكثر من مرة بشـرط تسـديد القرض السـابق، وعليه نقبل الفرضـية الثانية التي تنص على أن الوكالة الوطنية لتسـيير القرض المصـغّر فرع غرداية منذ إنشـائها إلى غاية 2020 سـاهمت في تمويل وتطوير المؤسسات المصغّرة والصغيرة من خلال منح قروض مصغّرة بشكل متجدد.

- **التوصيات :**

قادتنا نتائج هذه الدراسة إلى إقتراح جملة من التوصيات:

-نوصـي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصـغر بضـرورة توجيه الإستثمارات إلى القطاعات والمشاريع التي بإمكانها توفير مناصب شغل دائمة، كما يجب الإهتمام أكثر بقطاع الفلاحة.

-نوصـي الوكالة الوطنية لتسـيير القرض المصـغر بغرداية التي تسـتعمل البنوك التجارية كوسـيط بينها وبين المستفيدين أن تتبنى التنظيم والتكنولوجيا الضروريين لإشاعة سوق تمويل المشاريع المصغرة.

-تعزيز الجهود الرامية لإنشـاء مشـاريع فردية من خلال إقناع البنوك الشـركاء بضـرورة منح القروض لطالبيها، خاصـــة إذا كانت هذه القروض مضـــمونة من قبل هيئات أخرى كالوكالة الوطنية لتســـيير القرض المصغر وصندوق ضمان القروض المصغرة.

-ضـــرورة توفير مراكز تعمل على توفير ونشـــر المعلومات الإحصـــائية حول كل ما يتعلق بالقروض المصغرة، مما يساعد على تحديد أوجه القصور ونقاط الضعف ونقاط القوة.

-التركيز على جانب الإعلام والتوجيه الذي يعتبر أول عناصـر المرافقة، لتوعية الأفراد بأهمية المشـاريع المصـــغرة في القضـــاء على البطالة، خاصـــة ربات البيوت اللاتي لديهن مهارات في حرف معينة كالخياطة والطبخ وغيرها بهدف تنمية القطاعات الأكثر أهمية خصـوصـا في مناطق الظل التي يُعوَّل على تطويرها.

-إدخال الوسائل التمويلية الإسلامية في برامج دعم الشباب.

❖ **آفاق الدراسة :**

من خلال معالجتنا لهذا الموضـــوع، تبقى جوانب أخرى يمكن أن تكون بداية إنطلاق الدراســـات أخرى مستقبلية والتي منها نذكر ما يلي:

- الدور التنموي للقروض المصغر الممنوحة للحرفيين.
- دور الهيئات الحكومية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- أساليب تطوير التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أحمد محي خلف صقر، **المشروعات الصغيرة الفكرة وآلية التنفيذ**، دار التعليم الجامعي، 2020.
2. خبابه عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، 2013.
3. عدنان حسين يونس، رائد خضير عبيس، **دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة**، عمان دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.
4. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، 2005.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية

5. حفاف سمية، **دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة** (دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة مابين 2010-2014، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2014.
6. مايدي عيدة، **آليات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق مشاريع مصغرة-ANGEM**، فرع غرداية خلال الفترة (من 2005 إلى غاية 30 مارس 2017. مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، كلية علوم اقتصادية والتجارية، جامعة غرداية، 2017.
7. مودع وردة، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع بسكرة خلال الفترة (2004- 2015)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
8. موساوي هوارية، كوبي مبروكة، **مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة وكالة ادرار خلال فترة 2015_2019**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم تجارية، جامعة أحمد دراية أدرار.

ثالثا: المداخلات والملتقيات

9. كنجو عبود كنجو، **استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة**، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، **المؤتمر العلمي الخامس**، جامعة فيلا دلفيا، كلية العلوم الاقتصادية والمالية، عمان_ الأردن، 4_ 5 تموز 2007.

10. مغني ناصر، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي، حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بمسيلة، يوم 15-2011/11/16.

رابعا: الجرائد الرسمية والمجلات العامة

11. قانون رقم 17- 02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد02، 11 يناير 2017.

12. المرسوم تنفيذي رقم 04-14، مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 22 يناير سنة 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي **الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية**، العدد 06، 25 يناير2004.

13. جمعة خير الدين، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة- دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية في ولاية بسكرة-**، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة-، العدد48، سبتمبر 2017.

14. عبد الرزاق زهواني، الازهاري حاقة، نذير شبرو، **واقع وتحديات التمويل المصغر _ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة محمد البشير الابراهيمي لرج بوعريريج، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، 2021.

15. مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر (دراسة حالة ولاية تبسة)**، جامعة سوق أهراس، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد02، ديسمبر 2016.

خامسا: الموقع الالكتروني

16. موقع الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر**www.angem.dz** على الساعة 16:00 يوم 2021/04/29.

سادسا: المنشورات والمقالات

17. منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

18. ولد الصـــافي عثمان، علماوي أحمد، بن عبد الرحمان ذهيبة، **واقع التمويل الأصـــغر في الجزائر وآفاق تطويره لِما بعد جائحة كورونا (كوفيد-19) دراســـة تقييمية لتجربة الوكالة الوطنية لتســـيير القرض المصغّر في الجزائر**، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2020.

2-المراجع باللغة الأجنبية:

1. Le profil de l'entrepreneuriat féminin en Algérie: **UE étude exploratoire**.
2. Sahernacer: **Aboost for small businesses in Egypt leads togrowth and employment**, the world bank, journal of business management feature story, 2014.
3. Swope : **Microfinance & Poverty Alleviation**, 2005.

الملاحق

الملحق رقم: 01

إحصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 2017.12.31

توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب برامج %	عدد مناصب الشغل100% المستحدثة
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	22108	97%	33696
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	775	3%	1110
مجموع	**22883**	100%	**34806**

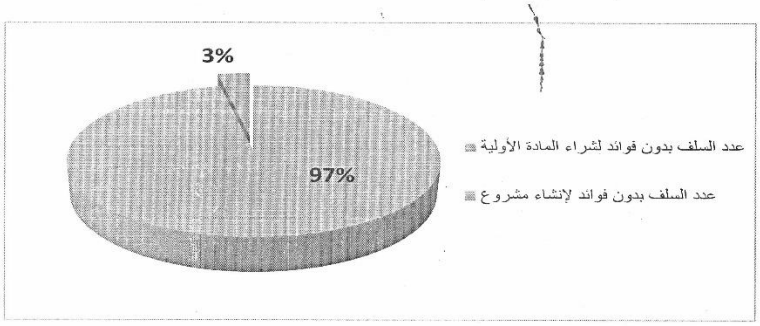

الملحق رقم: 02

توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	17809	%78
رجال	5074	%22
المجموع	**22883**	100%

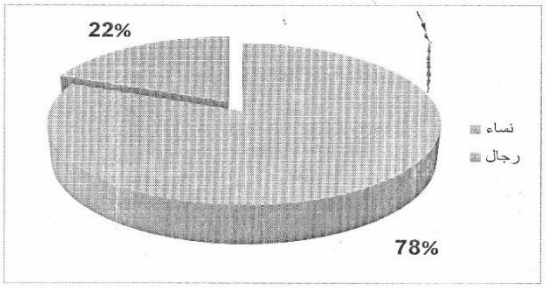

الملحق رقم: 03

توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
الزراعة	2178	9.52%
الصناعة الصغيرة	3645	15.94%
البناء والأشغال العمومية	1727	7.55%
الخدمات	2352	10.25%
الصناعة التقليدية	12979	56.70%
تجارة	1	0.04%
الصيد البحري	1	0.04%
المجموع	**22883**	**100%**

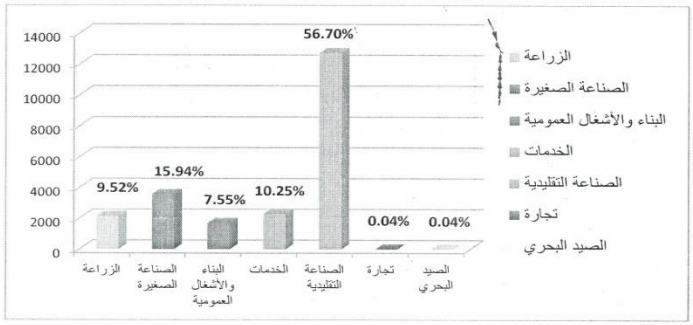

الملحق رقم: 04

توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة (%)
18 - 29سنة	9132	39.89%
30 - 39سنة	8674	37.89%
40 - 49سنة	3695	16.15%
50 - 59سنة	862	3.77%
فما فوق سنة60	520	2.28%
المجموع	**22883**	**100%**

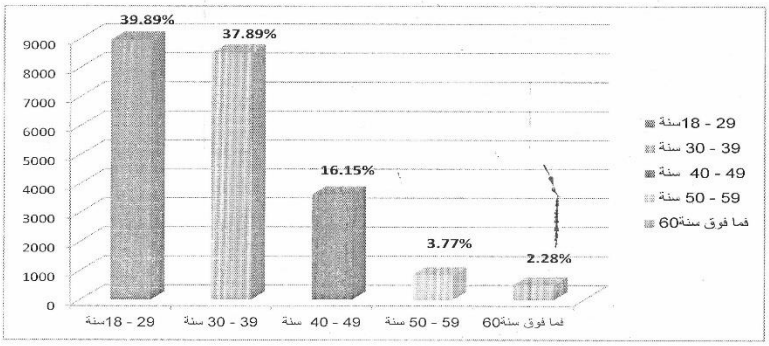

الملحق رقم: 05

توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	النسبة(%)
دون المستوى	6222	27.19%
متعلم	1310	5.72%
ابتدائي	6385	27.90%
متوسط	7868	34.38%
ثانوي	1024	4.47%
جامعي	74	0.32
المجموع	**224833**	**100%**

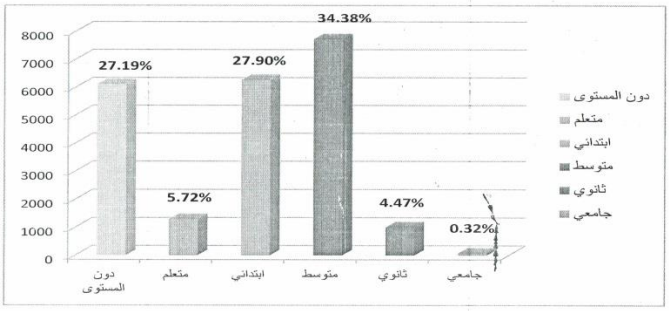

الملحق رقم: 06

حصيلة تمويل الفئات من ذوي الإحتياجات الخاصة

الفئات	التمويل		
	نساء	رجال	المجموع
الأشخاص ذوي إعاقة	13	18	31
المحبوسين المفرج عنهم	0	12	12
ضحايا المأساة الوطنية	0	0	0
المرشحين للهجرة غير الشرعية	0	0	0
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / السيدا	0	0	0
المهاجرين غير الشرعيين عائدين	0	0	0
المجموع	**13**	**30**	**43**

الملحق رقم: 07

حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة

نوع التكوين	عدد المستفيدين من التكوين
تكوين في التسيير الأمثل للمؤسسات	955
تكوين في التربية المالية	852
المجموع	1807

الملحق رقم: 08

احصائيات الوكالة من 2018/01/01 إلى 2018/04/30

توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب برامج %	عدد مناصب الشغل100% المستحدثة
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	345	%97	345
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	12	%3	18
مجموع	**357**	100%	**300**

توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	224	62 ,10
رجال	133	37,90
المجموع	357	

الملحق رقم: 09

توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة
الزراعة	35	9,80%
الصناعة الصغيرة	45	12,60%
البناء والأشغال العمومية	46	12,88%
الخدمات	18	5,04%
الصناعة التقليدية	213	59,66%
تجارة	0	0
الصيد البحري	0	0
المجموع	357	100%

توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة
18 - 20سنة	113	31,65%
30 - 39سنة	137	38, 37%
40 - 49سنة	50	14%
50 - 59سنة	30	8,40%
فما فوق سنة60	27	7,56%
المجموع	357	**100%**

الملحق رقم 10:

توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	النسبة(%)
دون المستوى	30	8,59%
متعلم	6	1,68%
ابتدائي	61	17,08%
متوسط	137	38,37%
ثانوي	115	32,21%
جامعي	8	2,24%
المجموع	357	**100%**

الملحق رقم: 11

حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة

نوع التكوين	عدد المستفيدين من التكوين
تكوين في التسيير الأمثل للمؤسسات	0
تكوين في التربية المالية	28
المجموع	28

الملحق رقم: 12

حصيلة الإنجازات سنة 2020

-عدد المشاريع الإجمالية المؤهلة: 471 منها

- عدد ملفات القرض بدون فائدة لشراء المواد الأولية PNR AMP من 000 40 دج إلى 000 250 دج: 457
- عدد ملفات المشاريع لإنشاء مؤسسة مصغرة من 001 250 دج إلى 1.000.000 دج: 14

-عدد المشاريع الإجمالية الممولة منها:

- عدد مشاريع قرض بدون فائدة الممولة لشراء المواد الأولية PNR AMP: 431
- نسبة التمويل قرض بدون فائدة الممولة لشراء المواد الأولية: 86%
- عدد ملفات المشاريع لإنشاء مؤسسة مصغرة الممولة: 3
- نسبة التمويل قرض لإنشاء مؤسسة مصغرة: 4%

-توزيع ملفات المشاريع الممولة حسب نوعية النشاط:

- الفلاحة: 64
- الصناعات الصغيرة: 70
- البناء والاشغال العمومية: 52
- الخدمات: 47
- الصناعة التقليدية: 201
- التجارة: 00

-مناطق الظل الممولة:

- قرض بدون فائدة الممولة لشراء المواد الأولية: 20
- لإنشاء مؤسسة مصغرة: 00

-عدد المستفيدين من الدورات التكوينية: 252(الخدمات غير المالية)

- GERM : 58

F: 49 H:10

- PEFG : 194

F: 97 H: 97

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
كلمة الشكر	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	II
قائمة الأشكال	IV
قائمة الجداول	V
قائمة المختصرات	VII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للمؤسسات الصغيرة والمصغرة والقرض المصغر	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمصغرة وتمويلها بالقرض المصغر	3
المطلب الأول: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمصغرة	3
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمصغرة	3
الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة وخصائصها	5
أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة	5
ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمصغرة	9
الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمشاكل التي تواجهها	10
أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمصغرة	10
ثانيا: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمصغرة	11
المطلب الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة	13
الفرع الأول: تصنيف التمويل حسب معيار طبيعة الجهة الممولة	13
الفرع الثاني: تصنيف التمويل حسب طبيعة المصدر التمويلي	14
المطلب الثالث: أهمية القرض المصغر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة	15

الفرع الأول: مفهوم ونشأة القرض المصغر	15
أولا: نشأة وتاريخ القرض المصغر	15
ثانيا: تعريف القرض المصغر	16
الفرع الثاني: أهمية القرض المصغر ومبادئه الأساسية	71
أولا: أهمية القرض المصغر	71
ثانيا: المبادئ الأساسية للقرض المصغر	81
الفرع الثالث: الجهات المقدمة لخدمات القرض المصغر	19
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	22
المطلب الأول: الدراسات العربية	22
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	52
المطلب الثالث: مميزات الدراسة الحالية	72
أولا: تحليل الدراسات السابقة	72
ثانيا: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	72
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	
تمهيد	30
المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	13
المطلب الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	13
الفرع الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	13
أولا: نشأة لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	13
ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	13
الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	23
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية التسيير القرض المصغرANGEM	33
المطلب الثاني: صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM وتقييم نشاطها	37
الفرع الأول: الصيغ المختلفة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر ANGEM	37
الفرع الثاني: تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع غرداية منذ إنشائها	39
الفرع الثالث: التحديات والمعوقات التي تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر	42

المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها	44
المطلب الأول: حصيلة نشاط الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	44
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	53
خلاصة الفصل	56
خاتمة	58
قائمة المراجع	62
الملاحق	66
الفهرس	74